

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

علاقة الجزائر بفرنسا في عهد الداي حسين (1818-1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد يعيش

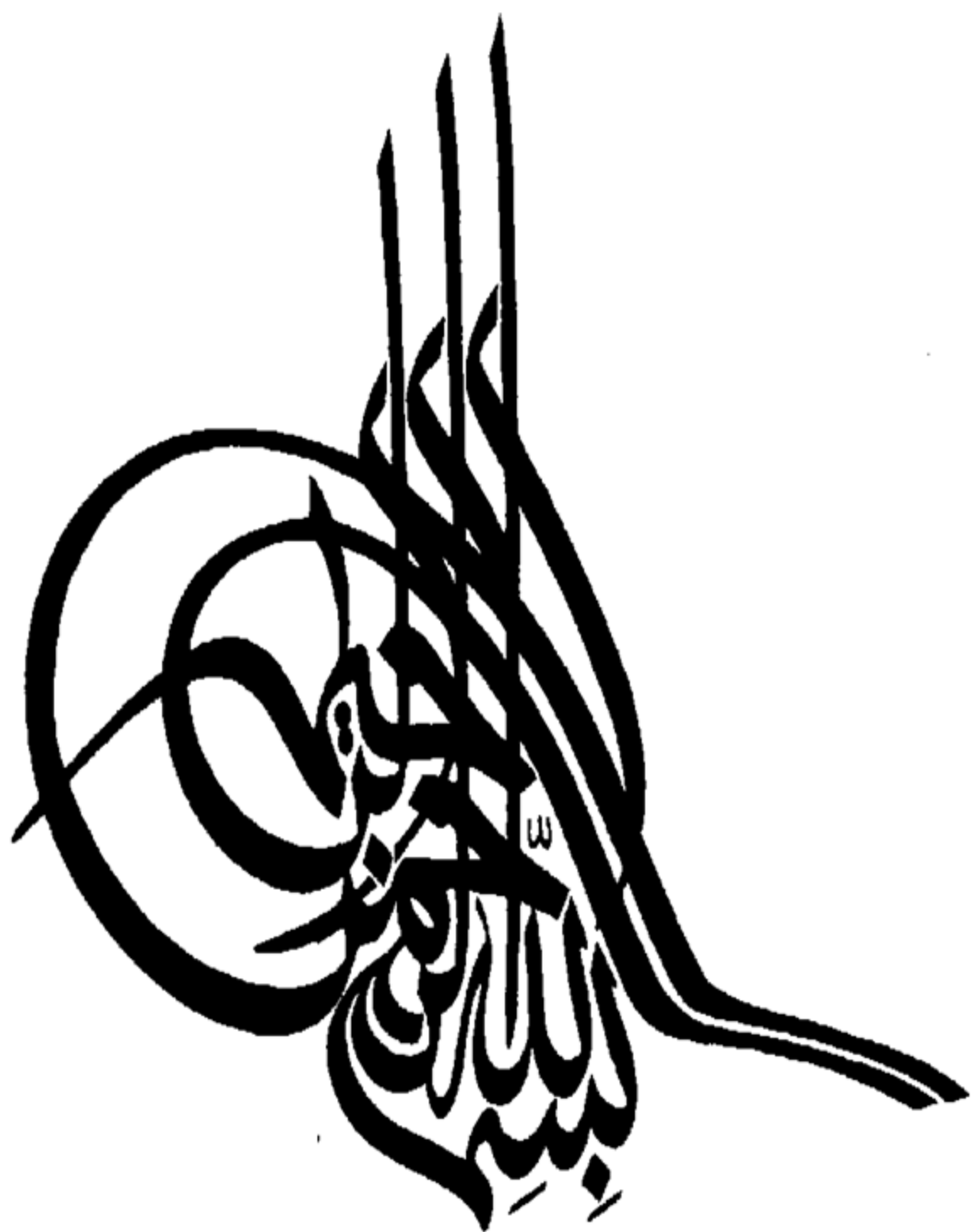
إعداد الطالبة:

قندوز عزيزة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوضربة عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
يعيش محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بلعمرى فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447/1448هـ - 2025/2026م



قال سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق
تقائه ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون (102) واعتصموا
بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ
كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم
على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم
آياته لعلكم تهتدون(103)" آل عمران

**** شكر وتقدير ****

الحمد لله الذي يسر لنا درب الدراسة
ورفقا فيه وبعد:
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور
الفاضل: محمد يعيش الذي أشرف على هذا
البحث وأمدنا بالتشجيع
والشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ
بجامعة المسيلة
والشكر موصول إلى الزملاء والأصدقاء
الذين ساعدونا على إنجاز هذا العمل
إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون لإنجاز هذا
البحث المتواضع

قائمة الرموز والمختصرات:

1-باللغة العربية:

ط: الطبعة

مج: المجلد

ج: الجزء

ص: الصفحة

د. ط: دون طبعة

د. م: دون مكان

د. ت: دون تاريخ

تحق: تحقيق

تر: ترجمة

ط. خ: طبعة خاصة

م: ميلادي

هـ: هجري

2-باللغة الفرنسية:

P: page الصفحة

N .P دون مكان

OPCIT: المرجع السابق

ED: édition الطبعة

مقدمة

مقدمة:

تعد العلاقات الدولية من أبرز المجالات التي تعكس طبيعة التفاعلات بين الدول، سواء كانت هذه التفاعلات قائمة على التعاون أو الصراع، إذ لا يمكن فهم التحولات السياسية والعسكرية الكبرى إلا من خلال تتبع مسار العلاقات الخارجية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تحتل العلاقات الجزائرية الفرنسية مكانة خاصة في تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط، لكونها علاقات اتسمت بالتعقيد والتدرج من التعاون التجاري إلى التوتر السياسي، ثم إلى المواجهة العسكرية التي انتهت باحتلال الجزائر سنة 1830م.

وقد شهدت هذه العلاقات خلال عهد الداي حسين (1818-1830م) مرحلة حاسمة، تميزت بتصاعد حدة الخلافات بين الطرفين، نتيجة تراكمات تاريخية سابقة ارتبطت أساساً بالمصالح الاقتصادية الفرنسية داخل الإيالة الجزائرية، وبالامتيازات القنصلية والتجارية التي استفادت منها فرنسا داخل الموانئ الجزائرية. كما ساهمت الأزمات المالية والديون التجارية، إضافة إلى التوترات الدبلوماسية المتكررة، في تأزيم الوضع بين الجانبين، لتتحول العلاقات من مجرد خلافات اقتصادية إلى أزمة سياسية مفتوحة انتهت بالتدخل العسكري الفرنسي.

وبناء على ذلك، جاء موضوع هذه الدراسة تحت عنوان: "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الداي حسين"، في محاولة لإبراز طبيعة هذه العلاقات وأسباب توترها، وتحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أدت في النهاية إلى سقوط مدينة الجزائر وبداية الاحتلال الفرنسي.

دوافع اختيار الموضوع:

تعددت الدوافع التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع، من أبرزها:
- محاولة فهم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعيداً عن الطرح التقليدي الذي يركز فقط على حدث الاحتلال سنة 1830م.

- إبراز أهمية العوامل الاقتصادية والتجارية في تفسير التحولات السياسية بين الجزائر وفرنسا.
- الرغبة في تحليل مرحلة حساسة من تاريخ الجزائر تمثل نهاية الحكم العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي.
- تسليط الضوء على دور الداي حسين في إدارة الأزمة ومحاولة مواجهة الضغوط الفرنسية.
- قلة الدراسات التي تجمع بين الجانب التجاري والسياسي في تفسير تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه المرحلة.
- الإسهام في إثراء البحث الأكاديمي حول تاريخ الجزائر الحديث من منظور تحليلي متكامل.
- فتح المجال لدراسات مستقبلية أكثر تخصصاً في تاريخ العلاقات الدولية في غرب المتوسط.

طرح الإشكالية:

تتطلب هذه الدراسة من الإشكالية الرئيسية التالية:

ما طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الداي حسين، وما العوامل التي أدت إلى تحولها من علاقات تجارية إلى صراع سياسي وعسكري انتهى بالاحتلال؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ما طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا قبل وأثناء عهد الداي حسين؟
- 2- ما العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في توتر هذه العلاقات؟
- 3- كيف ساهمت الامتيازات القنصلية والديون التجارية في تصعيد الأزمة؟
- 4- كيف تعاملت السلطة الجزائرية بقيادة الداي حسين مع الضغوط الفرنسية؟
- 5- وما موقف الدولة العثمانية من سقوط الإيالة الجزائرية؟

المنهج المعتمد:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، من خلال وصف الأحداث التاريخية المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الداي حسين، مع تحليل أسبابها وتطوراتها ونتائجها، كما تم الاعتماد على المنهج النقدي في قراءة بعض الروايات التاريخية المختلفة ومقارنتها لفهم طبيعة الصراع بين الطرفين.

خطة الدراسة

تمت معالجة هذا الموضوع وفق خطة علمية متكاملة تضمنت مقدمة، مدخل وفصلين، وخاتمة.

المدخل: جاء تحت عنوان: **الوضع العام للجزائر في عهد الدايات**، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى الأوضاع السياسية، أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى علاقة الجزائر مع الدول المجاورة.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان **الجزائر في عهد الداي حسين**، حيث قسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بشخصية الداي حسين، أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان **علاقات الجزائر بفرنسا في عهد الداي حسين**، حيث قسمناه كذلك إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى المشاكل التجارية وبداية توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله الاحتلال الفرنسي لأيلة الجزائر.

وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث.

عرض المصادر والمراجع

المصادر:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر التاريخية المهمة، من أبرزها:

- حمدان خوجة، المرأة، ترجمة محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، والذي يعد من أهم الشهادات المعاصرة لفترة أواخر الحكم العثماني في الجزائر، حيث قدم معلومات دقيقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، والذي ساعد في فهم طبيعة العلاقات البحرية والتجارية في غرب المتوسط.

- مذكرات وشهادات بعض القناصل الأوروبيين مثل: *Venture de Paradis: Tunis et Alger au XVIII siècle, Paris, 1983*، والتي قدمت رؤية خارجية للأوضاع في الجزائر.

- أحمد الشريف، الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني دار البصائر، الجزائر، 2009م، والذي أفادني في التعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال أواخر العهد العثماني، خاصة ما تعلق بالتوترات السياسية والدبلوماسية والمواقف الفرنسية تجاه الجزائر.

المراجع:

أما المراجع فقد اعتمدت على مجموعة من الدراسات الأكاديمية، من بينها:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، والذي استفدت منه في التعرف على الأوضاع السياسية والثقافية في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني، وفهم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية والظروف التي سبقت الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

- أرزقي شوتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل الانهيار (1800-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، والذي استخدمته في دراسة أوضاع الجزائر السياسية خلال عهد الداوي حسين، وأسباب ضعف الحكم العثماني وتدهوره، إضافة إلى تطور الضغوط والعلاقات الفرنسية الجزائرية

- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ -العهد العثماني-، وزارة الثقافة والسياحة، م.و.ك، الجزائر، 1984، والذي أفادني في دراسة أوضاع الجزائر السياسية في العهد العثماني، وخاصة العلاقات الجزائرية الفرنسية والظروف السياسية التي سبقت الاحتلال الفرنسي سنة 1830م.

الصعوبات:

- واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:
- قلة المصادر المتخصصة التي تعالج فترة العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل تفصيلي.
 - صعوبة الوصول إلى بعض المراجع الأجنبية أو الحصول عليها كاملة.
 - تباين الروايات التاريخية بين المصادر الجزائرية والأجنبية حول نفس الأحداث.
 - محدودية الدراسات التي تجمع بين الجانب الاقتصادي والسياسي للعلاقات بين الطرفين.



الفصل التمهيدي

الوضع العام للجزائر في عهد الدايات

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: علاقات الجزائر مع الدول المجاورة خلال عهد الدايات

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية

تناولنا في هذا المبحث كل من الأوضاع السياسية والأوضاع العسكرية معا باعتبار أن كليهما يحدد الآخر، فالأوضاع السياسية هي من يحدد الأوضاع العسكرية والعكس صحيح، إذ أن كلا من الجانبين ساهما مساهمة فعالة في تطور نظام الحكم في الجزائر خلال عهد الدايات أي من سنة 1671م إلى نهاية الحكم سنة 1830م تاريخ احتلال البلاد من طرف الفرنسيين.

عرف نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني تعاقب عدة أنظمة سياسية ارتبطت بمراحل تاريخية متميزة، حيث بدأت المرحلة الأولى بعهد البايبربايات الممتد ما بين سنتي (1518-1588م)، والذي تميز بتنشيت أسس الحكم الشرعي في الجزائر بفضل الجهود التي بذلها الأخوان عروج بربروس وخير الدين بربروس وانتهى هذا العهد بعزل علج علي من السلطة، تلت ذلك مرحلة الباشوات خلال الفترة الممتدة من (1588-1659م)، حيث اعتمدت الدولة العثمانية نظاما إداريا يقوم على تعيين باشا لمدة محددة بثلاث سنوات، أما المرحلة الثالثة فهي عهد الأغوات الذي دام بين (1659-1671م)، وقد اتسم هذا العهد بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات الإدارية نتيجة الصراع على السلطة، وفي المرحلة الرابعة والأخيرة، انتقلت الجزائر إلى عهد الدايات الذي استمر من سنة 1671م إلى غاية 1830م، وتتميز هذا العهد بتحقيق قدر معتبر من الاستقرار السياسي والإداري، كما شهدت الجزائر خلاله استقلالا فعليا عن السلطة العثمانية المركزية مع احتفاظها بالانتماء الاسمي للدولة العثمانية¹.

شهدت الجزائر خلال عهد حكم الأغوات الممتد ما بين سنتي 1659م و1671م حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة تفاقم الصراعات الداخلية وتزايد نفوذ القوى العسكرية، حيث تعاقب على منصب الآغا أربعة حكام انتهت فترات حكمهم بالاغتيال،

¹ - محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م إلى 1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012م، ص 52.

ويرجع ذلك إلى عجزهم عن تسديد رواتب الجنود، إضافة إلى أسباب سياسية أخرى تمثلت في إخفاقهم في تحقيق الاستقرار الداخلي وعدم قدرتهم على الحد من نفوذ فئة الرياس التي أصبحت تشكل قوة مؤثرة في تسيير شؤون الحكم وإدارة الدولة¹.

وانطلاقاً من حالة الاضطراب التي ميزت عهد الأغوات، ظهرت مرحلة حكم الدايات باعتبارها آخر مراحل النظام العثماني في الجزائر، وقد امتدت من سنة 1671م إلى غاية 1830م، وما ميز هذه الفترة في بدايتها انتخاب الدايات من طرف طائفة رياس البحر خلال الفترة الممتدة بين 1671م و1689م، ثم أصبح اختيارهم لاحقاً يتم من قبل الإنكشارية باقتراح من الديوان الذي كان يمثل هيئة استشارية وتنظيمية شبيهة بالمجالس النيابية في العصر الحديث، وقد أضفى هذا التنظيم على إيالة الجزائر طابعاً سياسياً قريباً من بعض مظاهر النظام الجمهوري، حيث تمتع الداوي بسلطات واسعة شملت الإشراف على جباية الضرائب والمحافظة على الأمن الداخلي وتسيير شؤون الدولة².

ومما سبق يتبين أن عهد الدايات قد مر بفترتين هما:

الفترة الأولى (1671-1710م): رغم احتفاظ الباب العالي بحق تعيين باشا ممثلاً عنه في الجزائر لمتابعة نشاط الداوي ومراقبة ممارسته للمهام السياسية، فإن إيالة الجزائر عرفت خلال عهد الدايات نوعاً من الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية، ويعود ذلك إلى أن اختيار الداوي أصبح يتم عن طريق مجلس الديوان الكبير، الذي كان يمثل هيئة سياسية ذات طابع استشاري وتنظيمي شبيه بالمجالس النيابية في العصر الحديث، الأمر الذي قلّص من تدخل السلطان العثماني في تعيين حكام الجزائر، كما تراجعت مكانة الجيش الإنكشاري في المجال السياسي ولم يعد له الدور المباشر في توجيه شؤون الحكم، وهو ما ساهم في تحقيق قدر

¹ - ناصر الدين سعيداني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1799-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 24.

² - فهيمة رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا بقسنطينة-دراسة أثرية فنية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 25.

من الاستقرار السياسي خلال عهد الدايات، خاصة في فترة حكم الداوي الحاج محمد التركي الممتدة ما بين (1671-1682م)¹.

الفترة الثانية: عهد الحكم الفردي (1811-1830م)

في هذه المرحلة تمكنت سلطة الدايات تدريجيا من تحقيق استقلال فعلي عن الباب العالي بعدما أصبح اختيار الداوي يتم داخل الجزائر دون خضوع مباشر لنفوذ السلطان العثماني، وقد تجسد هذا التوجه ابتداء من سنة 1711م حين حاول السلطان العثماني تعيين حاكم جديد على الجزائر، إلا أن الداوي علي شاوش رفض ذلك وأقدم على طرد الباشا المرسل من إسطنبول، ثم أعلن نفسه حاكما للجزائر بلقب الباشا داي، في خطوة أكدت اتساع استقلال الإيالة الجزائرية عن السلطة العثمانية المركزية، وبالرغم من ذلك احتفظت الدولة العثمانية ببعض المظاهر الرمزية لسيادتها على الجزائر مثل الدعاء للسلطان العثماني في خطبة وصلاة الجمعة، إضافة إلى استمرار تعيين الباشا من طرف الباب العالي لفترة معينة، غير أن هذه الامتيازات كانت محل رفض من قبل الدايات الذين اعتبروها تدخلا في شؤون الحكم، الأمر الذي دفعهم إلى العمل على إنهاء هذا النظام وتكريس استقلالهم السياسي، وقد ظهر هذا التوجه بشكل واضح من خلال رفض الداوي عبدي باشا خلال فترة حكمه (1724-1733م) وساطة الدولة العثمانية لعقد صلح بين الجزائر وإسبانيا خلال سنتي 1725م و1726م، وهو ما يعكس تمسك السلطة الجزائرية آنذاك باستقلال قرارها السياسي والدبلوماسي².

ونتيجة لحوادث الاغتيال المتكررة التي شهدتها عهد الدايات، عرفت الجزائر حالة من الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى وتفاقم الصراعات داخل أجهزة الحكم، وقد استغلت الدولة العثمانية هذه الأوضاع في محاولة

¹ رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصها ووطن يسر بين 1671-1900م من خلال وثائق المحاكم الشرعية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013م، ص 74.

² المرجع نفسه، ص 75.

لاستعادة نفوذها وهيبته داخل إيالة الجزائر، من خلال تكثيف تدخلها في الشؤون السياسية والإدارية للبلاد، ومن أبرز الدايات الذين تعرضوا للاغتيال خلال هذه المرحلة: الداى بابا حسن، والداى الحاج، والداى شعبان، إضافة إلى الداى دالي إبراهيم، وهو ما يعكس طبيعة الصراعات السياسية التي ميزت نظام الحكم في تلك الفترة.¹

تميز النظام السياسي والإداري في الجزائر خلال عهد الدايات بجملة من الخصائص التي جعلت العلاقة بين إيالة الجزائر وإسطنبول تأخذ طابعا مغايرا لما كانت عليه في المراحل السابقة، إذ تمتعت الجزائر بقدر كبير من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، ويتجلى ذلك في طبيعة النظام الحكومي الذي أصبح قريبا في بعض جوانبه من الأنظمة الجمهورية الحديثة، حيث مارس الداى سلطاته في إدارة البلاد بصورة واسعة دون خضوع مباشر لتدخل السلطان العثماني، وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية، إذ أصبحت الروابط القائمة بينهما تقتصر أساسا على الجوانب الدينية والرمزية مع استمرار الاعتراف الاسمي بسيادة السلطان العثماني، وفي المقابل كان الدايات في الجزائر ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم حلفاء للسلطنة العثمانية أكثر من كونهم ولاية تابعين لها بصورة مباشرة، وهو ما يبرز المكانة السياسية الخاصة التي تميزت بها إيالة الجزائر خلال تلك المرحلة.²

ومما لا شك فيه أن مظاهر السلطة المدنية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تمتد من حين لآخر إلى المناطق الداخلية للبلاد، غير أن هذه الممارسة كانت تتم بصورة دورية ومنظمة، خاصة بمناسبة جمع الضرائب السنوية وإخضاع القبائل لسلطة الدولة، وقد ساهم ذلك في تكريس الجزائر ككيان سياسي قائم بذاته يتمتع بخصوصية إدارية وسياسية متميزة عن باقي الولايات العثمانية، ويؤكد هذا الطابع الاستقلالي أيضا الظهور المبكر لاسم

¹ رايح كنتور، المرجع السابق، ص 76-77.

² مؤيد محمود محمد المشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، جامعة تكرت، العدد 16، 2013، ص 414-420.

“الجزائر” في الوثائق والمراسلات الرسمية، حيث ورد استعمال هذا اللفظ كتابيا لأول مرة سنة 1613م، ثم أصبح استخدامه ثابتا ومتداولاً منذ ذلك التاريخ، بما يعكس تبلور الشخصية السياسية والإدارية للجزائر كدولة لها كيائها الخاص ضمن المجال العثماني¹.

ويؤكد هذه الوضعية كذلك أن دراسة الواقع الإداري والسياسي للجزائر خلال العهد العثماني، تكشف بوضوح عن وجود كيان سياسي جزائري يتمتع بخصوصية واستقلالية واضحة، فالبحث في الأنظمة الإدارية التي عرفت الجزائر العثمانية يمنح صورة حقيقية عن تشكل الأمة الجزائرية وما تميزت به من حكومة مستقلة مارست سلطتها وسيادتها على مختلف أنحاء التراب الوطني ضمن حدوده الحالية، وليس فقط على منطقة الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، كما أن مدينة الجزائر لم تكن مجرد مقر للحكم المركزي أو دارا للسلطان فحسب، بل شكلت أيضا مركزا للجهاد البحري وقاعدة رئيسية لإدارة شؤون الدولة وتسيير أعمال الإدارة العليا، الأمر الذي يعكس المكانة السياسية والعسكرية التي احتلتها الجزائر خلال تلك المرحلة التاريخية².

كما تجلت مظاهر الاستقلالية في تسيير شؤون الإيالة الجزائرية من طرف الحكام العثمانيين، حيث منح لهم هامش واسع في إدارة العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية دون الرجوع المباشر إلى الدولة العثمانية، خاصة في القضايا المرتبطة بالجهاد البحري ومسائل الأسرى والسفن، وقد أسهم هذا المعطى في إبراز الطابع الخاص للكيان السياسي الجزائري خلال تلك المرحلة، باعتباره كيانا ذا خصوصية إدارية وسياسية مستقلة نسبيا عن السلطة المركزية في إسطنبول، وقد تبلور هذا الكيان من خلال طبيعة النظام السياسي والإداري السائد، حيث عمل الحكام العثمانيون على فرض سيطرتهم على السلطة الداخلية وتوجيه شؤون الحكم، من خلال احتكار المناصب الإدارية العليا والتفرد بتقلد الرتب

¹ سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)، رسالة ماجستير،

قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2011، ص 79.

² المرجع نفسه، ص 80.

العسكرية والمواقع القيادية داخل الجهاز الإداري والعسكري، كما سعوا إلى حماية هذه المواقع وضمان استمراريتها ضمن فئة محددة، مع تقييد مشاركة العناصر المحلية في تقلد المناصب العليا، وهو ما ساهم في تشكيل بنية حكم خاصة ميزت الإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني¹.

من خلال التطرق إلى النظامين الإداري والسياسي في الجزائر خلال عهد الدايات، يتبين أن توزيع المناصب وتحديد اختصاصات الموظفين كان يتم وفق متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ميز البلاد آنذاك، وقد حظي الجهاز الإداري بأهمية خاصة داخل السياسة العثمانية في الجزائر، كما هو الحال في بقية الولايات التابعة لها، إذ ارتكز أساسا على ضمان تدفق الموارد المالية والمادية نحو خزانة الدولة، وذلك من خلال تنظيم عملية جباية الضرائب وتحصيل الإتاوات، بما يضمن تمويل الجهود العسكرية، خاصة في ظل تزايد متطلبات الجهاد البحري والدفاع عن الإيالة، وقد ساهمت المرونة النسبية التي اتسم بها الجهاز الإداري والنظام السياسي العثماني في الجزائر في تعزيز استمرارية الحكم واستقراره لفترة طويلة، تجاوزت في مجموعها ثلاثة قرون تقريبا (1615-1830م)، وهو ما يعكس قدرة هذا النظام على التكيف مع التحولات الداخلية والضغوط الخارجية التي واجهت الإيالة الجزائرية خلال تلك المرحلة التاريخية².

تمت عملية التوظيف داخل الجهاز الإداري على أساس التعيين الذي يرتبط أساسا بكفاءة المرشحين وأهليتهم وقدرتهم على التسيير وحسن الأداء الإداري، حيث كان يتم ترشيحهم من قبل المسؤول الأول المشرف على مختلف المناصب والوظائف العامة والخاصة، وقد ارتبطت هذه الوظائف بشكل وثيق بالنشاط العام للدولة الأمر الذي يعكس الطابع العملي والواقعي للإجراءات التنظيمية المعتمدة داخل الجهاز الإداري في تلك الفترة،

¹ خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 180.

² ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 200.

وقد أسهم هذا التنظيم في تعزيز مكانة بعض الموظفين ورفع قيمتهم الإدارية والاجتماعية، نظرا لطبيعة المناصب النوعية التي يشغلونها وحجم المسؤوليات الموكلة إليهم، بالإضافة لأهمية الصلاحيات والمجالات التي يشرفون عليها، ويتجلى ذلك في الوظائف ذات التأثير المباشر على الأوضاع الاقتصادية والمالية والعسكرية والقضائية في البلاد مما يعكس أهمية الجهاز الإداري ودوره المحوري في تسيير شؤون الإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني¹. ومن جهة أخرى نجد أن الأتراك قد استحوذوا على جميع المناصب والوظائف، حيث تولى الأتراك باختلاف أصولهم وطوائفهم وأعراقهم المناصب السامية وحتى المناصب الدنيا، في حين بقيت باقي الطوائف مغيبة تماما عن هذا إلا مع بداية آخر عهد الدايات حيث شهدت دخول بعض الطوائف الأخرى في الجهاز الإداري الجزائري والمشاركة في السلطة ولو بشكل محتشم².

لقد اختلف الجهاز الإداري في الجزائر عن غيره من أجهزة الإدارة في كل من تونس والمغرب، كما أنه يتميز حتى على نوعية النظام الإداري المطبق في الدولة العثمانية نفسها، بحيث أن الجزائر قد اتخذت لنفسها نوع خاص من التنظيم السياسي والإداري خاصة في أواخر العهد العثماني، حتى وإن كانت جل المناصب والوظائف السياسية السيادية منها أو الدنيا من نصيب الأتراك حتى وإن كانت نوعية الإدارة عسكرية تقريبا، إلا أنها استطاعت أن تلبي مصالح الجزائر وتؤكد استقلاليتها³.

¹ –Louis de baudicour. La guerre et le gouvernement de l'Algérie. sagnier et Bray. Libraires éditeurs .paris. 1853 .p 270

² ناصر الدين سعيدي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 202-203

³ –إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991، ص 392.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ترتبط قوة أي دولة ارتباطا وثيقا بوضعها الاقتصادي، الذي يعد ركيزة أساسية لضمان استمراريته وتطورها، وهذا ما ينطبق على الجزائر في بدايات العهد العثماني، حيث شهدت ازدهارا ملحوظا في مختلف الميادين، ففي المجال الزراعي الذي كان يمثل مصدر عيش أغلبية سكان الأرياف، عرفت البلاد نشاطا وانتعاشا وتنوعا في المحاصيل، ومن أبرز المنتجات في الشرق الجزائري الحبوب التي تعتبر من أهم المزروعات، وقد اشتهرت بها سهول عنابة وسطيف وبجاية ومجانة، إضافة إلى مناطق وادي الزناتي وقالمة، كما عُرِفَت نواحي الحضنة وجهات الأوراس بزراعة الحبوب الجافة والذرة، في حين تميزت المناطق الثلية الخصبة بزراعة الأرز¹.

كما تنتج الأراضي المحيطة بالمدن الخضر والفواكه والمناطق الجبلية مختصة بإنتاج زيت الزيتون والتين واشتهرت منطقة الأطلس الصحراوي بإنتاج التمر وزراعة القطن وغيرها من المحاصيل الزراعية².

بالإضافة إلى توفر الثروة الحيوانية إذ اهتم المجتمع الجزائري بتربية الحيوانات وهي تختلف من منطقة إلى أخرى فكانت الأغنام والجمال منتشرة بكثرة في منطقة الهضاب العليا والمنطقة التالية كانت متخصصة في تربية الأبقار والماعز والخيول والبغال نجدها عند كل القبائل تقريبا إلى جانب تربية الدواجن وخلايا النحل وللثروة الحيوانية أهمية كبيرة كونها مكمل للإنتاج الزراعي والحرفي³.

إلا أن النشاط الصناعي لا يقل أهمية عن النشاط الزراعي، حيث عرفت الجزائر خلال الحكم العثماني بعض الانتعاش شمل العديد من المهن والحرف ونذكر من أهمها:

¹ - فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص 10.

² - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة الجزائر، 2005، ص 335-336.

³ - أرزقي شويثام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 217.

صناعة البرانيس والزرابي والأغطية والأدوات الجلدية بمازونة، ومعالجة الصوف والجلود السروج، الجواهر بقسنطينة¹.

بالإضافة إلى الصناعات السابقة برزت كذلك الصناعات الخشبية التي اعتمدت أساسا على الموارد المحلية خاصة أخشاب الغابات المنتشرة في مناطق جيجل والقالمة وبجاية، والتي كان يغلب عليها الفلين والصنوبر²، كما اشتهرت إيالة الجزائر بالصناعات المعدنية نظرا لتوفرها على ثروات منجمية هامة مثل الحديد والرصاص والنحاس والفضة، حيث كانت بجاية تتوفر على مادة الحديد وغيره من المواد اللازمة لصناعة السفن، حيث اشتهرت بصناعة العربات والأدوات والخناجر وبعض البنادق، وكذا المجوهرات خاصة الفضية منها³.

بالإضافة إلى تواجد الصناعات الحريرية التي اشتهرت بها بعض المناطق من الإيالة، وتمثلت هذه الصناعات في صناعة الشالات، العصائم، المناديل، الأحزمة، ونوع من العصائم والقماش الذي يطرز بالذهب، وكذا صناعة أنواع رفيعة من الحصائر التي كانت تشكل فراشا للأرضية تشبه السجاد⁴.

أما في مجال التجارة فقد عرفت إيالة الجزائر خلال الحكم العثماني نوعين من التجارة، التي كان لها الدور البارز في تطوير وازدهار الدولة مما ينعكس إيجابا بتوفير الأمن والاستقرار، فالتجارة الداخلية كانت تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية، تشمل توفير احتياجات السكان من منتجات ومصنوعات محلية كانت

¹ - حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 157.

² - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ط1، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2006، ص 247.

³ - صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

⁴ - وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تق تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 93-94.

أو مستوردة، والتجار الذين يقومون بها ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحد أمين يجمع الرسوم منهم ويسلمها للمصالح الإدارية¹.

بالنسبة للتجارة الخارجية فالإيالة الجزائرية كانت لها علاقات تجارية مع مختلف دول البحر الأبيض المتوسط إذ كانت تصدر لها المرجان والحبوب من قمح، شعير، فول، حمص، الصوف، الجلود التمور، الأخشاب، والحوامض، الريش والحديد، تصدير الأغنام إلى البلاد الأوروبية².

كانت الشموع والعسل من المواد النادرة التي يقبل الأوروبيون على استيرادها ولهذا بادرت حكومة الإيالة الجزائرية آنذاك إلى احتكار تجارتها وإعطاء حق تصديرها لشركات أجنبية مثل الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية مقابل رسوم جمركية مرتفعة، وبذلك كان ميناء عنابة يصدر ما بين 300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل سنويا، وهي نفس الكمية التي كانت تصدر من ميناء الجزائر آنذاك³. كما منحت الإيالة الجزائرية لفرنسا حقوق واستغلال مثل تلك التي أعطيت لشركة "لنش" والمتعلقة باستغلال المرجان على الشواطئ البحرية لمنطقة الشرق الأوسط لامتداد حصن فرنسا⁴.

وعليه فإن الاقتصاد الجزائري في خلال عهد الدايات عرف رخاء وانتعاشا في شتى الميادين مما انعكس إيجابا على البلاد فعم الأمن والاستقرار وبالتالي زادت رفاهية المجتمع. أما عن الأوضاع الاجتماعية للجزائر خلال عهد الدايات عرفت توافد كبير من مختلف الأعراق والأجناس، التي كان لها طابعها الخاص على المجتمع الجزائري، نذكر أهم الفئات الاجتماعية التي شكلت التركيبة السكانية آنذاك فيما يلي: فئة الأتراك، الكراغلة، العرب، البربر، الأندلسيون، اليهود، والسودانيون⁵، وكان هذا المجتمع يستمد فعاليته من

¹ - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 65

² - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 150

³ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 467

⁴ - وليم سنيسر، المصدر السابق، ص 93.

⁵ - أرزقي شويتم، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 79

الشريعة الإسلامية، التي جسدتها ونظمتها هيئات قضائية حنفية وملكية، بالإضافة إلى دور الأوجاق الإدارية، التي كانت تسعى دائما لتحقيق المنفعة العامة وذلك بالمؤسسات الوقفية¹. تميّز المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة بدرجة كبيرة من التماسك، رغم تعدد طوائفه وتنوع مكوناته، ففي مدينة قسنطينة مثلا اتسم النسيج الاجتماعي بالترابط، حيث لعبت العائلات الكبرى دورا محوريا في تنظيم العلاقات العامة، وكانت تساهم في تعيين ودعم النظام الإداري للمدينة، كما تسهر على تحقيق الأمن الداخلي وتنشيط الحياة الاقتصادية، وقد تمتعت معظم هذه العائلات بمكانة علمية وتجارية وزراعية مرموقة، ومن أبرزها عائلة الفكون².

وقد كان للأوضاع الاجتماعية السائدة في الجزائر وما عرفته من انتشار الحرف والصناعات، تأثير واضح على نمط اللباس، كما انعكست المؤثرات الخارجية خاصة منها التقاليد الأندلسية والتركية بشكل مباشر على نوعية الأزياء، خاصة ما يتعلق باللباس النسوي في مدينة الجزائر حيث أسهم هذا التداخل الثقافي في تنوعه وثرائه³، إذ كانت نوعية الملابس تختلف باختلاف الطبقات، فملابس الأتراك والكراغلة مزينة بالذهب وفضة أو حرير، وسراويل عريضة مصنوعة من القطن وقميص من الكتان وقفطان⁴، وكان لباس المرأة الجزائرية الحايك المكون من قميص صغير وسروال نحو الأسفل وثوب من الحرير⁵. أما بخصوص العادات والتقاليد فقد كان سكان الجزائر يمارسون مجموعة متنوعة من الطقوس الاجتماعية منها: حفلات الختان، والخطبة، والزواج، إضافة إلى استقبال وتوديع

¹ - وليام سبنسر، مرجع سابق، ص 106-107.

² - أبو القاسم سعد الله، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور الهداية للفكون القرن 17م، مجلة الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ع 87، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموركسية للتوثيق والمعلومات، تونس، 1988، ص 388.

³ - نصر الدين براهيمى وعلي تابلت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر، د ت، ص 197.

⁴ - وليام شالر، المصدر السابق، ص 88.

⁵ - عبد الحميد بن أشنهو، حول الأتراك العثمانيين في الجزائر، د د ن، الجزائر، 1972، ص 408.

الحجاج، كما شملت هذه العادات المناسبات الدينية وعلى رأسها الاحتفال بشهر رمضان المبارك، وهو ما يعكس عمق التقاليد الاجتماعية والدينية في المجتمع الجزائري¹. ومما سبق يمكن القول عرف المجتمع الجزائري في تلك المرحلة قدرا من الأمن والاستقرار، وهو ما يُعزى إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط بين أفرادها، والتي اتسمت بالتكافل والتماسك. وقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات وتطورات متعددة شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في سياق ارتباطها بالدولة العثمانية.

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص155

المبحث الثالث: علاقات الجزائر مع الدول المجاورة خلال عهد الدايات

عرفت الجزائر خلال عهد الدايات علاقات مختلفة بينها وبين الدول المجاورة خاصة الجارتين تونس والمغرب، حيث اتسمت هذه العلاقات بالود والاحترام أحيانا وبالتوتر والحروب خلال فترات أخرى، وسيطرت عليها المصالح الاقتصادية والتكتلات السياسية.

أولاً: العلاقات الجزائرية - التونسية

لم تعرف الجزائر منذ ارتباطها بالإمبراطورية العثمانية استقراراً سياسياً ولا اقتصادياً لفترات طويلة، لأنها أصبحت عرضة للهجمات العسكرية من قبل دول إقليمية كتونس والمغرب الأقصى، ويعود الصراع الجزائري التونسي إلى عهد بايات قسنطينة، أي بين (1627-1694م)، ففي عهد الباي الحاج باشا (1671-1682م) تمكن حكام الجزائر من تنصيب حلفاء لهم على العرش التونسي، فالمرّة الأولى كانت لإيقاف الزحف التونسي على مدينة قسنطينة عام 1681م، والمرّة الثانية كانت لوضع حد لخصوم دايات الجزائر بمدينة الكاف التونسية عام 1684م في عهد الداوي ميزومورتو (1683-1688م)، كما حاول الباي مراد بعدها بتحالف مع السلطان المغربي مولاي إسماعيل الأخذ بالثأر من الجزائر في عهد الداوي حسن باشا (1698-1700م) لكنه انهزم بين سطيف وقسنطينة عام 1700م¹.

وأمام هذه الانتصارات المتلاحقة لحكام الجزائر، فقد فرضوا عدة مرات إتاوات مالية وضرائب عينية على حكومة تونس مقابل تقديم المساعدة لبعض الأشخاص الراغبين في الوصول إلى الحكم بتونس، ورغم ذلك استمر العداء بين الجزائر وتونس بسبب رغبة بايات تونس في التخلص من التبعية لدايات الجزائر، وقد تجسد هذا العداء الصريح بإقدام مراد باي تونس عام 1701م بالهجوم على قسنطينة، فحاصرها لمدة خمسة أشهر بدعم من خليل باي حاكم طرابلس الغرب، واضطر في الأخير الباي إبراهيم الشريف خليفة مراد باي إلى

¹ - أ. فايس، تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792-1873م)، تر: صالح نور، دون دار نشر، الجزائر، 2010، ص38.

عقد صلح مع الجزائر عام 1702م، ثم وقع صدام بين الباي إبراهيم الشريف* والداي مصطفى باشا** بضواحي مدينة الكاف نتيجة الصراع المحتدم على جزيرة جربة التي ألحقها الباب العالي بالجزائر عام 1704م، ثم مالت الأوضاع للاستقرار إلى غاية الثمانينات من القرن الثامن عشر بعد تجدد الصراع بين الباي صالح وحمودة باشا بين 1783 و1787م، بحجة هروب رعايا معادين له إلى تونس، فشن حمودة باشا هجوماً على قسنطينة عام 1807م، وحاصرها لمدة سبعة عشر يوماً، ثم قام الرئيس حميدو بغارات بحرية على السفن والموانئ التونسية عام 1808م، لكنه لم يتمكن من إخضاع تونس إلا بتدخل الباب العالي، ووضع حداً للصراع بين الإيالتين عام 1817م¹.

ثانياً: العلاقات الجزائرية-المغربية

تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر والحروب والتوسع، خاصة في عهد السلطان مولاي إسماعيل بن الشريف العلوي، الذي حرّض سكان تلمسان على الثورة ضد السلطة العثمانية، فوجه حملة عسكرية على قبيلة سقونة تمهيداً للاستيلاء على تلمسان عام 1674م²، غير أن العثمانيين تصدوا لهذه الحملة، مما أرغم السلطان إسماعيل على الاعتراف بالمعاهدة السلمية التي أبرمها أخوه محمد مع الجزائر في السابق.

ولم يتجرع السلطان إسماعيل هزيمته أمام الجزائر فوقّع على التحالف المغربي الفرنسي عام 1682م، حتى يتمكن من الاستيلاء على تلمسان، فوجه حملة عسكرية ضدها

*- من الشخصيات البارزة في تاريخ إيالة تونس خلال العهد العثماني، وقد تولّى منصب باي تونس في بداية القرن الثامن عشر، كما ارتبط اسمه بالأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة المغاربية، ولا سيما الصراع بين القوى العثمانية والمحلية. وقد عكست فترة حكمه طبيعة الأوضاع السياسية المضطربة في تونس وعلاقاتها بالجزائر والدولة العثمانية، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ - العهد العثماني -، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 40.

** - من حكام الجزائر في أواخر العهد العثماني، وقد تولّى الحكم خلال الفترة 1798-1805م. شهد عهده استمرار العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأوروبية، ومن بينها فرنسا، كما واجهت الجزائر خلال هذه المرحلة تحديات اقتصادية وسياسية أسهمت في تعقيد علاقاتها الخارجية، أنظر: المرجع نفسه، ص 40.

¹ - المرجع نفسه، ص 41.

² - أبو القاسم أحمد الزباني، الترجمان المغرب عن المشرق والمغرب، تحقيق هوداس، باريس، 1868، ص 13.

بعدما بنى حصونا وقلاعاً عسكرية شرقي وادي ملوية، إلا أن الجيش الجزائري تمكن من صدّ هذه الحملة¹، وفي الوقت نفسه قام الأسطول الفرنسي بحملة ضد الجزائر بقيادة دوكنس (Ducquesne)² في نفس السنة فتصدى لها الداوي حسين³، ورغم هذه الهزائم المتتالية للسلطان المغربي أمام الجزائر، إلا أنه واصل أطماعه من أجل التوسع على حساب الأراضي الجزائرية، فاستغل ثورة الإنكشارية على الداوي حسين ميزومورتو، وتحالف مع محمد باي تونس بتشجيع من هولندا وإنجلترا اللتان انزعجتا من ضياع مصالحهما الاقتصادية على إثر المعاهدة الجزائرية الفرنسية التجارية الموقعة في 6 جوان 1683م، فقاد محمد زيدان ابن السلطان إسماعيل حملة عسكرية برية بالهضاب العليا الغربية، لكنّ حامية تلمسان اعترضته وأرغمته على العودة إلى وجدة بعدما تكبد خسائر كبيرة⁴.

ولمّا برز التفوق الجزائري على الطرف المغربي وقّع السلطان إسماعيل معاهدة صلح مع الجزائر بوجدة، بعد أن توسطت جماعة من العلماء والأولياء الصالحين لدى الطرفين. وجاء في أحد بنود المعاهدة إعادة الحدود بين البلدين إلى وضعها الطبيعي، أي على ما كانت عليه في العهد الزياني، باعتبار وادي ملوية الحد الفاصل بين البلدين، بعدما كانت الحدود المغربية تصل إلى وادي التافنة لمدة ثلاثين سنة، نتيجة التوسع المغربي على حساب التراب الجزائري⁵.

¹ - أحمد بن خالد السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج7، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف محمد وجعفر، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ص62.

² - دوكنس ابراهام: ولد بين 1604-1610م بباريس، وهو أحد كبار ضباط البحرية الفرنسية، شارك في حرب الثلاثين سنة بين فرنسا وبريطانيا، شارك في ثلاث حملات فرنسية ضد الجزائر بين 1682-1683م، توفي بباريس 1688م.

انظر: A. Jal: Abraham Duquesne et la marine de son temps, ed Plon, Paris 1873, p 173

³ - محمد ابن رقية التلمساني: "الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حينما أغارت عليها الجنود الكفرة"، تحقيق سليم بابا عمر، مجلة تاريخ المغرب، العدد 3، الجزائر، 1967، ص54.

⁴ - مولاي بالحَمِسي، "إرشاد الحيران في أمر الداوي شعبان"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 2، الجزائر، 1978، ص49

⁵ - L. Galibert : L'Algérie Ancienne et Moderne depuis les temps plus reculés jusqu'a nos jours, Paris, 1845, pp 19.

وبعد مرور سنة على صلح وجدة استغل السلطان إسماعيل انشغال الدايات شعبان بحربه ضد محمد باي تونس، ونقض المعاهدة، إذ أرسل حملة عسكرية من مدينة فاس للإغارة على قبائل الحدود المغربية الجزائرية، لكنها انتهت بالفشل¹.

توقفت الغارات المغربية على الجزائر لعقود من الزمن، وفي مطلع القرن التاسع عشر اندلعت ثورات محلية ضد السلطة العثمانية بالجزائر، فوجه السلطان المغربي مولاي سليمان حملات عسكرية على الجنوب الغربي الجزائري، فاستولى على إقليم فقيق² في عهد الدايات مصطفى باشا (1798-1805م)، وأدت هذه الأحداث إلى توتر العلاقات العثمانية العلوية الجزائرية، فعادت الحروب بين الجزائر والمغرب التي استغلت اندلاع ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري عام 1804م، إذ يذهب بعض المؤرخين إلى التأكيد على انتهاء هذه الشخصية الثورية إلى شرفاء فاس³، كما ذكره الزباني بأنه: "مغربي الأصل، مالكي المذهب، قادري الطريقة"⁴.

وقد تركت هذه الثورة آثارا سلبية على ميادين مختلفة بالجزائر، بالإضافة إلى اندلاع ثورة درقاوة بالغرب الجزائري عام 1805م، كادت تعصف بالوجود العثماني بالجزائر، والتي قد تكون بإيعاز من السلطة المغربية، إذ يذكر الشريف الزهار في مذكراته: "أن الجيش الذي رافق ابن الشريف الدرقاوي لمواجهة الباي مصطفى كان من بينه مقاتلون من المغرب الأقصى"⁵، وبعد معركة غريس عام 1807م اتجه ابن الشريف الدرقاوي إلى تلمسان، ثم انتقل إلى جبال بني يزناسن بالمغرب الأقصى إلى أن وافته المنية⁶.

¹-جلول المكي، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1827م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993، ص114

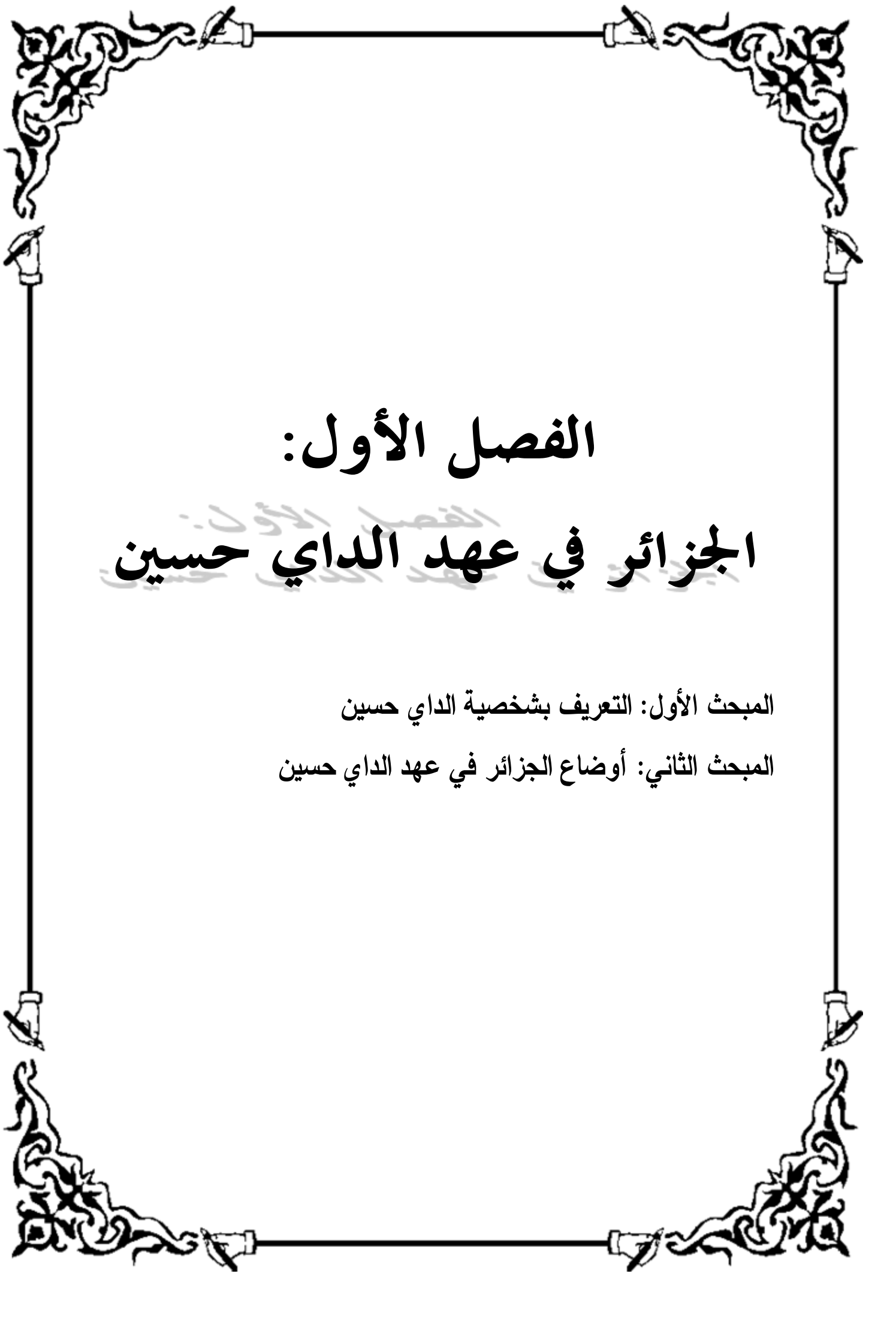
²-مسلم بن عبد القادر الوهراني، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رباح بونار، ش و ت، الجزائر، 1974، ص52.

³-عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية في العهد التركي في تونس والجزائر، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص36.

⁴-محمد بن يوسف الزباني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، نشره المهدي البوعبدي، الجزائر، 1978، ص206.

⁵-أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980، ص84.

⁶-مسلم بن عبد القادر الوهراني، المرجع السابق، ص116.



الفصل الأول:

الجزائر في عهد الداى حسين

المبحث الأول: التعريف بشخصية الداى حسين
المبحث الثاني: أوضاع الجزائر في عهد الداى حسين

المبحث الأول: التعريف بشخصية الداي حسين

أولاً: التعريف بالداي حسين

هو حسين بن علي آخر دايات الجزائر¹، واسمه الحقيقي هو حسن بن الحسن²، ولد في شهر فيفري عام 1768م بمدينة صندوق الواقعة في آسيا الصغرى³، على بعد ثلاث مراحل من كوتاهية، وهو ينحدر من عائلة تركية أصيلة ميسورة الحال، من خلال توفرها على أملاك هائلة، أهلتها أن تعيش حياة محترمة، تعلم القراءة والكتابة على يد والده في بلدته، فكان على جزء كبير من الثقافة الإسلامية، والأخلاق الحميدة، مستظهما للقرآن الكريم⁴.

أما عن وصف الشكل الخارجي للداي حسين، فأوغسطين جال⁵ صور لنا شكله كالتالي: "لقد كان عجوزاً بقامة متوسطة يميل إلى السمنة، ولكن مظهره يدل على أنه ما يزال يتمتع بحيوية كبيرة، رغم أنه قد بلغ الثالثة والستين من عمره، وله هامة عظيمة وواضحة المعالم، وله لحية بيضاء طويلة ذات تموجات ذهبية، يعلوها شارب أكثر سواداً وكأنه يشكل قوسين للحية، وكل ذلك يضيف وسامة إلى ملامح وجهه، وللباشا عينان هادئتان، نصفهما مختبئ وراء نظارات بياضوية، ولم يكن حسين متهجماً، ولا جامداً، فهو يحب

¹ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ج3، 2009، ص 331.

² حسن بن الحسن: هو الاسم نفسه الذي يختم به الداي بعض رسائله. أنظر: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 25.

³ أحمد الشريف، الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 172.

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 243.

⁵ محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962م)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 209.

⁶ أغسطين جال: هو صحفي كاتب مؤرخ فرنسي، ومن الذين شاركوا في الحملة الفرنسية ضد الجزائر، ومن رجال القلم والأدب، وله تأليف منها كتاب عن: (أبراهام ديكني وبحرية عصره) في جزأين، وقد قابل جال أوغسطين الداي حسين عند زيارته لباريس سنة 1831. أنظر: أبو القاسم، سعد الله. المرجع السابق، ص 231 و 233.

الضحك والحكاية، ويبدو أنه كان يتمتع بثقافة أكبر من الثقافة المعهودة عند أهل الشرف، وكانت ردوده على الأسئلة لدى الناس، وكانت ملامحه لطيفة وجذابة¹.

إن الداي حسين كما ذكرنا سابقا من أصل تركي عريق، ووالده ينتمي إلى عائلة نبيلة، عمل ضابطا في الفرقة المدفعية، وكان يحترف بغسل الأموات²، وقد توجه الداي حسين إلى مدينة صندوقي، فأتى بأمه إلى الجزائر، وقد توفيت ودفنت قريبا من القصبة، وقد تزوج الداي حسين بالجزائر من فتاة منحدر من سلالة الرسول عليه السلام³، ويقول الأستاذ أبو القاسم سعد الله: إن أسرة الشيخ الملياني⁴ بقيت محل تبجيل واحترام، بعد انتقاله من تلمسان إلى مليانة الأقرب إلى العاصمة، وتجاوزت علاقاتهم بها السياسة والدين إلى المصاهرة، حتى لا يكاد يتزوج أي من دايات الجزائر إلا من أسرة الشيخ الملياني، وكان آخرهم هو الداي حسين المخلوع سنة 1830م⁵.

ولم يكن للداي حسين سوى امرأة واحدة، وعندما تحدث الداي عنها قال: "لقد كانت جميلة، وأنجبت لي أطفالا، ولم أحب غيرها..."، وللداي حسين ثلاث بنات، لاله عائشة، وهي البنت الكبرى للداي وزوجها إبراهيم آغا، وكانت لاله حنيفة هي البنت الثانية للداي حسين، كما لا يوجد للداي حسين أبناء، أما عن إخوة الداي فنجد أخوه الأصغر، وهو الحاج محمد أفندي والذي كان يشرف على أمور الدار أثناء غياب الداي حسين⁶.

¹ - أبو القاسم، سعد الله. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، المرجع السابق، ص 241.

² - عبد الرحمان بن محمد، الجيلالي. المرجع السابق، ص 331.

³ - أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه، ص 262.

⁴ - الشيخ الملياني: هو الشيخ الولي الصالح، الزاهد العارف، العالم، أبو العباس، سيدي أحمد بن يوسف الراشدي نسباً، والملياني داراً، شاذلي الطريقة، ولد بقلعة بني راشد الواقعة بين غليزان ومعسكر، أخذ عن علماء تلمسان، ووهران، واتصل بالعثمانيين، وساعدهم على مقاومة العدو الإسباني، أسس زاوية بوادي الشلف، أخذ عنه محمد الشريف الزهار، ومحمد الصباغ ... إلخ، توفي الشيخ الملياني سنة (931هـ / 1524م)، بمدينة مليانة، وبنى له باي وهران محمد الكبير ضريحاً، ومسجداً. أنظر: عبد المنعم، القاسمي، أعلام التصوف في الجزائر من البدايات إلى الاحتلال، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2006م، ص 123، 124.

⁵ - أبو القاسم، سعد الله. على خطى المسلمين، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 198.

⁶ - أبو القاسم، سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص 262، 263.

أما عن سيرة الداي حسين فقد ذكر أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر في مذكراته، أنه كان رجلا عاقلا، متدينا محبا للعلماء والأشراف، وكان قوي النفس لا يتزعزع لعظائم الأمور ولا يتضعضع لنوائب الدهر، وأما سيرته في أهل البلد وأهل مملكته، فقد سار فيهم سيرة حسنة، فكان يعفو عن الجرائم ويصفح الزلات، والكف عن الدماء والمحارم، ورفع الظلمات، وتفقّد أحوال الضعفاء وكان تقيا، محبا للصالحين، حتى إنه كان يغتر بأهل البدع، فيحسن اعتقاده فيهم ويكرمهم، ويستبشر بمقاتلتهم، وكان يلتزم بأحكام الشريعة¹، أما عبد الرحمان بن محمد الجيلالي فيذكر أن الداي اشتهر باعتداله في طموحه إلى المناصب السياسية غير متشرف لها كثيرا، وكان يوصف بالحزم و شدة الشكيمة، وملازمة النظام والاستقلال في الرأي، إلى حدّ الاستبداد أحيانا، كما أنه وُصف بشيء من ضعف التدبير و الابتلاء بالرشوة، وحب الهدايا، مع اشتهاره بنصرة العدالة، وأعمال الخير و البر، وتعظيم أهل العلم و الصلاح²، أما عزيز سامح التر فيقول أنه كان قويا ومتينا وفعّالا، وهو قاسي و صلب في إجراءاته³.

أيضا نجد حمدان خوجة يقول عنه: "... وينتمي هذا الرجل الفاضل إلى أسرة كريمة، كما يتمتع بثقافة واسعة، وقد خدم الأيالة أكثر من ثلاثين سنة، وبما أنني أعرف طبعه، فإنني أستطيع القول بأنه من ذلك الأصل التركي العريق... ولا أعتقد أن هناك من يستطيع اتهمه بالطمع، فقد حرص على عدم إراقة الدم البشري، ووفّاه فيما يخص القيام بالالتزامات معروف في كامل أنحاء أوروبا، ولما أنه لا يوجد في البلاط واحد اشتكى من حسين باشا

¹ - أحمد الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 219-220.

² - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 332

³ - عزيز سامح، التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 618.

قد خرق المعاهدات التي أبرمها سواء مع القوي أو مع الضعيف، فإنني متيقن من أنه يُسَنَصَفُ كما ينبغي...¹.

كما قال عنه القنصل الأمريكي وليام شالر، الذي عاصر فترة حكم الداي في فترة عمله (1816-1824م)، أنه كان محترما وله قوة أخلاقية لا نجدها في الغالب عند الدايات الآخرين².

أما الصحفي جال أوغسطين الذي حاور الداي عند زيارته لباريس سنة 1831م، فبدلي برأيه عنه بقوله: «... إنه من الصعب على أبناء جلدتي أن يصدّقوا أن العمامة تستطيع أن تخفي غير عقل جاهل وغلظ، لأن أغلبهم لا يعرف عن التركي إلا أنه شخص قاس وشرير... إن حسين كما عرفته سيظهر لهم أنه اختراع ولن يصدّقوا كلمة من ذلك، ولكنني أشهد مع ذلك أنني لم أتأثر بلقاء سريع و أولي، إنني متأكد الآن من ذلك، إذ أنني منذ زيارة التعارف للداي تشرفت برؤيته كثيرا، وقد درسته بعناية، و أحكم عليه اليوم حكما لصالحه، إنه رجل يوحى لكل من يعرفه بالعطف الكبير...»³.

وكان معروفا عن الداي وفاؤه بعهوده، وإخلاصه لوعده، ولا يمكن لأي دولة أن تتهم حسين بنقض العقود المبرمة سواء مع القوية منها أو الضعيفة⁴.

¹ - حمدان بن عثمان خوجة. المرأة، تق: محمد العربي، الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 173، 174

² - وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 238.

³ - أبو القاسم، سعد الله. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، المرجع السابق، ص 244، 245.

⁴ - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 41.

ثانيا: تولي الداي حسين الحكم في الجزائر

عند وصوله إلى إيالة الجزائر اشتغل هو وأخوه صيادين للسمك وبعدها تجندا في صفوف الانكشارية وإثرها حظي بعدة رتب،¹ منحه إياها عمر باشا جابيا لضرائب العينة قائدا للفرسان، لقبه بالخواجة وهذه الأخيرة تطلق على الرجل الذي له علاقة بالعلم، ثم أصبح إماما، وأسندت له كذلك باشا كاتب الإيالة، ومدير أملاك الدولة، ويرجع إسناد عمر باشا هذه المناصب لحسين لجداته واعتداله وبعد أن توفي عمر باشا، خلفه الداي علي باشا هذا الأخير ابعده وأقال جميع موظفي سالفه إلا انه أبقى على حسين ولقد استغرب الجميع من هذا الأمر وعينه خوجة الخيل²، وارجع حمدان خوجة هذا الاستثناء الذي قام به الداي إلى كون حسين خوجة كان إنسانا نزيها وذو أخلاق فاضلة³.

عندما أحس الداي علي بدنو أجله كتب وصية مفادها تعيين حسين خوجة دايا على الجزائر خلفا له⁴، وعندما انتقل إلى رحمة الله قام صهره السيد الحاج مصطفى بكتفم الخبر وأسرع إلى حسين خوجة وطلب منه الأمان وأخبره بموت صهره، فلم يصدق هذا الأخير حتى أقسم له بالله على ذلك، ثم أخذه معه إلى القصبة وأخبر جميع الوزراء والعمال بوفاة الداي علي وبالوصية⁵.

رفض حسين خوجة في بادئ الأمر هذه المسؤولية وذلك لصعوبة هذا المنصب وما تلتفت له من أخطار، لكن أصر عليه الحضور فقبل⁶، وأجلسوه على كرسي الداي ورفعت السناجق وضربت المدافع وأعلن عنه دايا للجزائر في 23 ربيع الثاني 1233هـ الموافق

¹ - عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 616.

² - خوجة الخيل: ويعتبر الرجل الثالث في الدولة لأنه يشرف على تموين موظفي الدولة، مكلف برعاية قطعان (مواشي) البابل، التحكم في القبائل المقيمة بأراضي الدولة، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، وراقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 226، 227.

³ - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 115-116.

⁴ - عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص 133.

⁵ - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 141.

⁶ - عبد الله شريط، محمد الميلي، المرجع السابق، ص 133.

لـ 28 فيفري 1818م وبايعه الحضور وبعد ذلك سمع الجميع وبايعوه بيعة عامة، فألبسوه الخلعة، في احتفال كبير بعد انتهائه انتقل إلى القصبة ولم يخرج منها طول فترة حكمه¹. وكما جرت العادة أرسل مرسوم إلى الباب العالي عن هذا التعيين حيث رحبت هذه الأخيرة به²، وبعد ذلك في سنة 1819م أرسل الداي حسين الهدية مع الحاج يوسف إلى الدولة العليا، فاستقبلوهم بكل احترام فدفعت الهدية إلى السلطان والوزراء فَمَنَّ عليه السلطان بعباءة ومدافع ومجموعة من الآلات الحربية وأرسل إلى الداي حسين الخلعة والقلج والفرمان، وعند وصولهم إلى الجزائر ألبسوه العباءة وحمل القلج وأطلقت المدافع بإعلان البشارة ودعوا له وقبلوا يديه³.

ثالثا: أهم إنجازاته وأعماله

كانت للداي حسين نوايا حسنة في إعادة تقوية الايالة وتخليصها مما لحق بها من ضعف وانحطاط، رغم أنه بادر إلى التخلي عن سياسة سابقه علي خوجة 1817-1818 بإصداره لعفو شامل في حق الانكشارية بعدما كان سابقه قد قمعهم وقتل منهم ألف ومائتي جندي ومائة وخمسين ضابطا⁴، كما قام بإلغاء كل المراسيم والإجراءات، فأعاد فتح الحانات وسمح للمومسات بالرجوع إلى مدينة الجزائر بعدما تم طردهن إلى شرشال لدرجة أنه بنى لهن حيا خاصا لممارسة مهنتهن، ويظهر من هذه الإجراءات أن حسين باشا كان رجلا مسالما ومهادنا لا يميل إلى العنف والقمع كسابقه علي خوجة⁵.

كما اهتم الداي حسين بالمشاريع ذات المنفعة العامة، فأنتم بناء مقر الحكم الجديد بالقصبة في أعالي مدينة الجزائر، وكان علي خوجة قد قام بنقل مقر الحكم من قصر الجنينة

¹ - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 141.

² - عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 617.

³ - أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص 144-145.

⁴ - Grammont (HD de). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515- 1830). Ernest Leroux, éditeur, Paris, 1887, PP381-382.

⁵ - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 144.

في أسفل المدينة إلى القصبة¹، وغرضه من ذلك حسب ما يظهر الابتعاد عن ثكنات الإنكشارية حتى يأمن شرهم وثوراتهم إلى جانب تفادي خطر قصف الأساطيل الأجنبية. وفي داخل حصن القصبة بنى دارا لإقامته ومسجدا، كما رمم الجامع الكبير بعد انهيار بعض جدرانه وجلب الماء إلى مدينة الجزائر، وقام بتقوية دفاعات المدينة ببناء برج باب البحر وطبانة، وكان غرضه من ذلك كله الصمود أمام الغارات الأجنبية المتواصلة².

أما إصلاحاته المالية فتمثلت في إصداره لعملة جديدة، فبعدما بنى دارا جديدة للسكة داخل القصبة، أمر أمين السكة بالانتقال من الدار القديمة وسك نقود جديدة³:
- العملة الذهبية: أمر بصنع قطع السلطاني الذهب بدلا عن الدينار الذهبي، كما سك نصف السلطاني وربع السلطاني.

- العملة الفضية: أمر بصنع أنصاف الدورو الفضة وأطلق عليها اسم ريال بجة كما وضع ربع الدورو.

- العملة النحاسية: سك عملة النحاس وقيمتها 18 قطعة لثمان الريال، وجاءت تعويضا عن الدراهم الصغيرة التي كانت متداولة سابقا، وبعدما تم ذلك أمر بتداولها من خلال دفع رواتب الجنود وموظفي البايليك.

وعمل الداي حسين على تعيين موظفين ذوي كفاءات ونزاهة، ومن ذلك مثلا قيامه بعزل أحمد المملوك باي قسنطينة بعد اتهامه بالعجز عن قمع ثورة اندلعت في منطقة ميزاب، فنفاه إلى مازونة وعين مكانه الباي محمد الميلي⁴.

إذا تمكن الداي حسين من إنجاز الكثير من المشاريع في شتى المجالات، فإنه في نفس الوقت واجه الكثير من المشاكل والتحديات على المستوى الداخلي والخارجي.

¹ - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 153.

² - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 158.

³ - المصدر نفسه، ص 147.

⁴ - مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، تح: حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999، ص 71-72.

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر في عهد الداي حسين

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية

إثر اعتقال الداي حسين للحكم وجد البلاد في حالة من الاضطراب والفوضى العارمة فباشر عمله بخلع الكثير من الموظفين أمثال: الخزناجي، الأغا، وكيل الحرج وبيت المال ووكيل بيت الإمارة وبعض الكتاتيب وولى غيرهم¹، ثم بعد ذلك نظم المالية وكل الشؤون الإدارية والنقدية، وأصدر العفو العام على المساجين السياسيين وأسرى الحرب، ثم بدأ بمراسلة الدولة العثمانية ودعمها مختلفا بذلك عن سالفه وسمح للانكشاريين المهاجرين بالعودة إلى الجزائر، حيث هدف من وراء ذلك اكتساب الخبرات منهم لتدريب العسكر، حيث أرسل له الباب العالي مكافأة جزاء ذلك تمثلت في سفينة محملة بالجنود والمدفعية². أما عن القوة العسكرية لإيالة الجزائر يقول "روبير مانتيران" "أنه أصابها الضعف من 1800م إلى 1829م حيث لم يجند سوى 8533 جنديا، وهذه تعتبر نسبة ضئيلة جدا"³، وباستناد على الوثائق التي قدمتها فتيحة صحرابي فإننا وجدنا تناقص بدرجة كبيرة فابتدأها بـ 1824م وصل عدد المجندين إلى 189 جنديا وسنة 1825م وصل 518 جنديا وفي سنة 1826م وصل 565 جنديا وسنة 1827م وصل 354 جنديا، وسنة 1829م نلاحظ نقصا كبيرا حيث وصل 64 جنديا وآخر سنة 1830م وصل 56 جنديا، ومن خلال هذا نلاحظ بأنه الحصار الفرنسي على الجزائر 1827م تراجع عدد المجندين، ويمكن إرجاعها أيضا إلى قيام السلطان محمود الثاني بالقضاء على الانكشارية 1826م (الواقعة الخيرية)⁴.

¹ - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص142.

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص251.

³ - روبير مانتيران، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، تر: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، ج1، 1993، ص622.

⁴ - فتيحة صحرابي، الجزائر عهد الداي حسين (1818-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 64-70.

وفي سنة 1828م طلب السلطان محمود الثاني من الداي حسين أن يكتب العسكر النظامي وإثر ذلك عزم الداي على إعداد جيش نظامي أساسه جنود الزواوة، ليستعين بهم على أعدائه في الداخل والخارج، وطلب من قبائل الزواوة أن يرسلوا أولادهم ليتم تسجيلهم في دفتر الجيش النظامي وبلغ عدد المجندين حوالي ألفين رجل، وهذا ما أغضب الإنكشاريين وفي الأخير كتب على هذا المشروع الفشل¹.

أما فيما يخص الأسطول فقد امتلكت الجزائر قوة بحرية هائلة أكثر من 220 سفينة يركبها أكثر من ثلاثين ألف بحار استطاعت هذه القوة أن ترعب دول العالم بأسره²، واستمر الجهاد في عهد الداي حسين حيث قدر الأسطول الجزائري سنة 1820 بأربعة عشر سفينة مجهزة بـ 320 مدفعا، منها ثلاث فرقاطات "Frégates" وكرفتان Corvettes وخمس بريك Bricks وغلوطتان Galiotes وشباك وبولكار Polacre وفي سنة 1821م أضيفت كرفاطة وأعيد تسليح بعض السفن وأصبح عدد مدافع السفن الجزائرية 368 مدفع³، وفي عام 1827 وصل عدد السفن على ست عشر سفينة مسلحة بـ 398 مدفعا⁴.

أما فيما يخص الشؤون الداخلية للبلاد فقد أدى انخفاض غنائم القرصنة في نهاية القرن الثامن عشر إلى زيادة في الضرائب أنهكت كاهل السكان وعمت الفوضى⁵، حيث إنه إثر اعتلاء الداي حسين الحكم وجد الفتن والحركات المعادية للحكم التركي في الجزائر قائمة فعمل هذا الأخير على توفير الأمن في ربوع الوطن مستعينا بأعوانه أمثال: يحي آغا، وباي وهران، باي قسنطينة، وباي التيطري، لإخماد العديد من الثورات⁶.

¹ - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 165-166.

² - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت، ص 72.

³ - نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 359.

⁴ - وليام شالر، المرجع السابق، ص 69، 70.

⁵ - نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 359.

⁶ - عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق ص 333.

شن الباي حسن حملة ضد محمد الكبير التيجاني سنة 1820م حيث حاصر عين ماضي مدة شهر دون جدوى وفي سنة 1820م كذلك خرج باي التيطري بحملة هو الآخر، لكن باءت بالفشل وفي سنة 1825م شن الباي حسن حملة ثانية على التيجاني لكن دون جدوى حيث عقد معه صلحا مقابل ضريبة سنوية وغرامة مالية.

وفي العام الذي تلى هذه الحملة خرج ابن التيجاني ومعه 600 رجل من اهل ماضي وحاصروا وهران في ذلك الحين كان الباي يتفقد أحوال الرعية وإثر سماعه الخبر، جمع جيوشه وانطلقوا قبل أن تسقط وهران في يد ابن التيجاني حيث يقول الزباني: "بأن الباي أعطى أموالا كثيرة للذين جاءوا مع التيجاني فتخلوا عنه لم يبق سوى ثلاث مئة"¹، وبدأ القتال حيث أتت قوات الباي على آخرهم، وأرسل رسل التيجاني وبعض الرؤوس إلى الداي واستولى على أموال التيجاني ورجع إلى وهران².

كما أدت ثورة الشريف الدرقاوي في الغرب إلى ظهور عدة نتائج سلبية من بينها تراجع النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب وعلى إثر هذا قام الباي حسن 1822م باغتيال جميع رجال الزوايا المشتبه فيهم أمثال: محمد الصادمي، فرقان الغلبي، بن حليلة، بن عبد الله حواء³.

أما في جهة شمال الأوراس كانت تسكن القبائل الثلاث، الحنانشة والحراكتة والنامشة كانت تعيش في صراع دائم وإذا اتحدت تحدث تمردا فكان البايات يبذلون جهودهم في إشعال نيران الفتنة بينهم، ففي سنة 1822م تمردت قبيلة النمامشة ورفضوا دفع الضرائب فنظم الباي إبراهيم بن علي حملة ضدهم واستحوذ منهم على أربعين ألف رأس غنم، كما استطاع أحمد باي إخضاع معظم القبائل الكبرى إلى حكمه كقبيلة أولاد عبد النور أما منطقة

¹ - محمد بن يوسف الزباني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، نقد: المهدي بو عبدلي، عالم المعرفة، 2013، ص 314-320.

² - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 160.

³ - أرزقي شوتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل الانهيار (1800-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص 106.

القبائل الكبرى ففي 1819م تمرد فيها محمد أوقاسي على السلطة الحاكمة فخرج لهم يحي آغا وقمعهم وقتل زعيمهم عام 1820م¹.

ومن جهة بايلك التيطري قمع الباي مصطفى بومرزاق تمرد قبيلة الأربعاء وأخضعهم واستولى على عنائهم وفي سنة 1826م ثار أولاد مختار شراقة مكان نفس الشيء وجردهم من حوالي 500 جمل و4 آلاف خروف².

إضافة إلى منطقة الساحل التي شهدت هي الأخرى تمردا كبيرا بين سنتي 1823م- 1824م حيث خرج عليهم يحي آغا الذي استعان بمحمد كانون والحاج مولود، لحل هذا الصراع لكن دون جدوى³.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية

خلفت نهاية القرن الثامن عشر حالة اقتصادية مزرية، حيث يمكن إرجاعها إلى نقص الموارد البحرية، وما كانت تجنبه من الجهاد البحري وعلى إثرها كانت بداية القرن التاسع عشر تنوع في الموارد المالية للإيالة حيث فرضت الضرائب على الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي بمختلف أنواعها وثم وضع الضريبة حسب وضعية الأرض من حيث الملكية الخاصة ملك البايك العرش أو مناطق مستعصية، وهذا شلت الحركة الاقتصادية لعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة، حيث تحكمت الدول الأوروبية والشركة اليهودية في التجارة الخارجية⁴، تميزت الزراعة في الجزائر بالإنتاج الوفير خاصة الحبوب التي وجدت في كل من غريس، بجاية، ووهران، أم فيما يخص الأشجار المثمرة فانتشرت في كل من القبائل، المدية، ووهران، معسكر، بلدية، قسنطينة والجزائر⁵، إضافة إلى سهول متيجة التي كانت

¹ محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص27.

² فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص ص74-75.

³ صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص224-227.

⁴ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، دار الشرق، دمشق، سوريا، 1979، ص102.

⁵ نصر الدين سعيدي، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص32.

توفر الكثير من الحبوب ويتم الاحتفاظ بها لسنوات متعددة حيث يقول حمدان خوجة عن هذه الأراضي "...شديدة الخصب بحيث أن ارتفاع سنابل القمح والشعير يزيد في بعض الأحيان عن قامة الرجل¹.

إضافة إلى الزراعة فقد كانت تربية المواشي ثروة ظاهرة في المجتمع الريفي، كالأبقار والأغنام، والماعز، وكثر هذا النشاط خاصة عند قبائل الجنوب التي غلب عليهم الترحال²، كما عرفت الصناعة نشاطا كبيرا وتمركزا خاصة في المدن الكبرى حيث وجد ثلاثة وثلاثين مصنعا للدباغة و167 مصنعا للأحذية و75 معملا لصناعة السروج هذا بالنسبة لقسنطينة أما في تلمسان فوجد بها أكثر من 500 مصنعا للنسيج، إضافة إلى سكان الجبال فهناك من امتهن صناعة البارود، الفضة، الخزف، زيت، الصابون، صنع الزرابي وغيرها³.

أما فيما يخص التجارة فقد تميزت الجزائر عن باقي الدول التابعة للدولة العثمانية بامتياز تمثل في عدم دفع الرسوم الجمركية عن السلع والأمتعة التي ينقلونها إلى الجزائر وكان هذا بمثابة فخر واعتزاز للجزائريين⁴.

كانت التجارة الداخلية للجزائر تتم مع تمبكتو، السودان، سكونة، ومرزق حيث يتبادلون التمر، رئيس النعام والجمال مقابل المصنوعات الأوروبية والحبوب وتتلقى الجزائر من طرابلس عدد من العبيد سنويا مقابل منتجات البلد، أما التجارة الخارجية فقد كانت تتم أغلبها مع الدول الأوروبية، وقد وصلت صادرات الجزائر سنة 1822م إلى 273.000 قرش إلى كل من مرسيليا، ليفورن، جنوة تمثلت في صوف، جلود، شمع، ريش النعام...الخ.

¹ حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 33-58.

² عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 248.

³ مبارك بن محمد الميلي، الجزائر في القديم والحديث، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 315-317.

⁴ أحمد توفيق المدني، من الوثائق الجزائرية العثمانية مشكلة الديوانة بين الجزائر والبلاد العثمانية، مجلة التاريخ" مجلة تاريخية فصلية يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر"، عدد9، الجزائر، 1980، ص 84-85.

أما واردتها في نفس السنة فقدرت بـ1200.000 قرش إسباني من بريطانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وتمثلت في: الحرير، السكر، الفلفل، القهوة، الأقمشة، المجوهرات...الخ¹، والسمة التي غلبت على التجارة الجزائرية هي الاحتكار، حيث احتكر باي وهران تصدير المواد التي تنتجها ولايته مقابل 15000 دولار سنويا، كما احتكرت فرنسا صيد المرجان، في الشواطئ الشرقية مقابل 30000 دولار سنويا، واحتكرت الحكومة تجارة الصوف، الجلود، الشمع، وتبيعها في مزايد علانية لمن يدفع أكثر، كما احتكر التاجران اليهوديان بكري وبوشناق تصدير القمح فيها ماضي، وصنعت الحكومة تصدير الجلود، الخام، وزيت الزيتون².

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية

تنوع المجتمع الجزائري بخليط من السكان حيث وجدت به الطبقة التركية، الطبقة الكرغلية، الطبقة المورسكية، وطبقة السكان الأصليين، إضافة إلى طبقة اليهود، حيث تركز 5% من هؤلاء جميع في المدن و95% وهي الغالبية الساحقة في الأرياف، حيث تعددت الإحصائيات حول عدد السكان فهناك من يقول أنها ما بين ثلاثة ملايين وثلاثة ونصف مليون نسمة³، في حين يرجعها شالر بأنهم أقل من مليون نسمة⁴، ويذكر حمدان خوجة بأنها عشرة ملايين نسمة⁵.

أما فيما يخص الأمراض والأوبئة فقد أصيبت الجزائر بالوباء مدة سبع سنوات من 1817 إلى 1823م⁶ بما في ذلك الوباء الذي انتشر في عنابة سنة 1822، حيث جاء مع

¹ جمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص345.

² وليام شالر، المصدر السابق، ص 104.

³ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص73-75.

⁴ وليام شالر، المصدر السابق، ص38.

⁵ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص151.

⁶ عبد الرحمن الحيلالي، المرجع السابق، ص334.

مراكب الحج فاستفحل هذا المرض وأصبح قاتلاً¹، كما حدث في أوائل 1243هـ قحط عظيم في بابلوك الغرب (وهران) في عهد الباي حسن إلى أن أصبح الباي يوزع الخبز فسمي العام "بعام خبز الباشا"²، كما حدث سنة 1825 زلزال كبير في مدينة البليدة حيث أتى على آخرها ولم ينجوا منها إلا القليل ووعد الداي حسين ببناء المدينة لكن حال الأمر دون ذلك³. أما فيما يخص جانب التعليم والعلوم كانت قليلة فالطب كان لا يوجد أبدا باستثناء المشعوذين فكان التداوي بالأعشاب⁴، حيث يذكر بفايفر بأنه كان الطبيب الوحيد في الجزائر وذلك من خلال حديثه مع الجنرال الفرنسي عن الاحتلال الفرنسي للجزائر "... بأنني ألماني وأني الطبيب الوحيد بالمستشفى..."⁵، في حين أن التعليم كان يتم في المساجد ويتعلمون القرآن الكريم والفرائض بالإضافة إلى أنه قام بعض القادة البحريين بترجمة الجداول الفلكية إلى العربية لتحديد العروض⁶.

لم يكن للداي حسين في هذا المجال مساهمات كبيرة غير أنه أعاد بناء مسجد السفير، وجعل كل يوم درس للبخاري بجامع خضر باشا، إضافة إلى قراءة حزب كامل كل يوم بالجامع الكبير بعد أن أتم إصلاحه وهذا يرجع إلى ورعه وحبه للإسلام ونشره للدين الإسلامي⁷، وعدم تطور التعليم في الجزائر يرجع إلى عدم اهتمام الدولة بالتعليم حيث للذي كان قائم على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية مقتصرًا في التمويل على الوقف⁸.

¹ محمد بن يوسف الزباني، المصدر السابق، ص334.

² حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 13.

³ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 155-156.

⁴ وليام شالر، المصدر السابق، ص ص81-82.

⁵ سيمون بفايفر، مذكرات سيمون بفايفر أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص103.

⁶ وليام شالر، المصدر نفسه، ص ص81-82.

⁷ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 166.

⁸ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1500-1830)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج1، 1998، ص311.

الفصل الثاني:

علاقات الجزائر بفرنسا في عهد الداى حسين

المبحث الأول: المشاكل التجارية وبداية توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لأيلة الجزائر

المبحث الأول: المشاكل التجارية وبداية توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية

ارتبطت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل سنة 1830م بمجموعة من التفاعلات الاقتصادية التي كان محورها الأساسي التجارة البحرية في غرب المتوسط. وقد شكلت هذه العلاقات في ظاهرها مجالا للتبادل والمنفعة المتبادلة، غير أنها كانت في جوهرها غير متوازنة، إذ استفادت فرنسا تدريجيا من الامتيازات التجارية الممنوحة لها داخل الموانئ الجزائرية، بينما ظل الاقتصاد الجزائري يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية مرتبطة بطبيعة إيالة الجزائر ضمن الدولة العثمانية، ومع تطور المصالح الفرنسية وتوسع حاجتها إلى المواد الأولية والأسواق الخارجية، بدأت هذه العلاقات تعرف توترا متصاعدا، اتخذ في البداية طابعا تجاريا قبل أن يتحول إلى صراع سياسي انتهى بالاحتلال العسكري.

أولا: العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا

شهدت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا نشاطا ملحوظا منذ القرن السابع عشر، حيث استفادت فرنسا من موقع الجزائر كحلقة وصل استراتيجية في التجارة المتوسطية، وقد سمحت بعض المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين للتجار الفرنسيين بالعمل داخل الموانئ الجزائرية تحت حماية قنصلية، وهو ما منحهم امتيازات واسعة مقارنة بالتجار المحليين والأوروبيين الآخرين، ومع ذلك، فإن هذه العلاقات كانت تحمل منذ البداية بذور عدم التكافؤ، إذ لم تكن المبادلات قائمة على مبدأ التوازن الاقتصادي، بل على مبدأ الامتيازات الأجنبية، حيث تمكنت فرنسا من توسيع نفوذها التجاري تدريجيا، خصوصا في تجارة الحبوب والمواد الخام، مقابل تصدير المنتجات الصناعية الأوروبية إلى السوق الجزائرية، هذا الوضع ساهم في خلق تبعية اقتصادية نسبية، جعلت الجزائر عرضة للضغوط الخارجية كلما تغيرت الظروف السياسية في أوروبا¹.

¹ - فاطمة الزهراء سيدهم، العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 1790-1830، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2013، ص 62-65.

ثانيا: الاختلال التجاري وبروز التوتر الاقتصادي

مع نهاية القرن الثامن عشر، بدأت ملامح الاختلال التجاري بين البلدين تتضح بشكل أكبر، نتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفتتها فرنسا بعد الثورة الصناعية المبكرة. فقد ارتفع الطلب الفرنسي على المواد الغذائية، خاصة الحبوب القادمة من شمال إفريقيا، في حين لم يعد الاقتصاد الجزائري قادرا على تلبية هذه الطلبات بشكل منتظم بسبب التذبذب في الإنتاج الزراعي والتغيرات المناخية، هذا الوضع أدى إلى نشوء أزمات متكررة في التصدير والاستيراد، حيث اتهمت فرنسا السلطات الجزائرية بعرقلة الإمدادات التجارية، بينما اعتبرت الجزائر أن فرنسا تستغل حاجتها الاقتصادية لفرض شروط غير متكافئة في المبادلات التجارية، مما أدى إلى تراجع الثقة الاقتصادية بين الطرفين، وتحول التجارة من مجال تعاون إلى مجال صراع مصالح¹.

ثالثا: الامتيازات القنصلية ودورها في تأجيج الخلافات

أحد أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم التوتر بين الجزائر وفرنسا كان نظام الامتيازات القنصلية، الذي منح القناصل الفرنسيين سلطات واسعة لحماية رعاياهم داخل الإيالة الجزائرية. ومع مرور الوقت، تحول هذا النظام إلى أداة تدخل مباشر في الشؤون الاقتصادية الداخلية، حيث أصبح التجار الفرنسيون يتمتعون بحصانة شبه كاملة من القوانين المحلية، وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الاحتكاكات بين السلطات الجزائرية والتجار الفرنسيين، خاصة في الموانئ الرئيسية مثل الجزائر العاصمة وبجاية وعنابة، حيث كثرت النزاعات حول الضرائب الجمركية والديون التجارية، كما استغلت فرنسا هذه الامتيازات

¹ - عبد الرحيم الربيعي، "العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وفرنسا قبيل الاحتلال الفرنسي"، مجلة ابن خلدون للدراسات

والأبحاث، ص 45-47

لتقديم شكاوى دبلوماسية متكررة، صورت فيها الإجراءات الجزائرية على أنها تعسف ضد الرعايا الفرنسيين، مما زاد من حدة التوتر السياسي بين الجانبين¹.

رابعاً: الديون التجارية كأداة ضغط فرنسي

لعبت الديون التجارية دوراً محورياً في تصعيد الخلاف بين الجزائر وفرنسا، حيث كانت الأخيرة تعتمد على استيراد كميات كبيرة من الحبوب الجزائرية خلال فترات الأزمات الغذائية في أوروبا. غير أن تأخر تسديد بعض الديون الناتجة عن هذه المبادلات خلق أزمة مالية ودبلوماسية بين الطرفين، وقد استغلت فرنسا هذا الملف المالي كوسيلة ضغط سياسية، إذ ربطت بين تسوية الديون وبين تحسين شروط التعامل التجاري، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك حين جعلت من هذه القضايا الاقتصادية مبرراً للتدخل السياسي، وهكذا تحولت الديون من مسألة تجارية بحتة إلى أداة استعمارية ساهمت في خلق بيئة عدائية بين الطرفين.²

خامساً: من التوتر التجاري إلى التمهيد للاحتلال

مع بداية القرن التاسع عشر، أصبح من الواضح أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تعد مجرد علاقات تجارية، بل تحولت إلى صراع مصالح استراتيجي. فقد تزايدت الشكاوى الفرنسية، وتكثفت الضغوط الدبلوماسية، في مقابل تمسك الجزائر بسيادتها على قراراتها الاقتصادية، وقد ساهم هذا المناخ المتوتر في تهيئة الظروف السياسية والعسكرية التي أدت إلى تصعيد الخلاف، خاصة في عهد الداي حسين، حيث بلغت الأزمة ذروتها مع حادثة 1827م، التي استغلت سياسياً لتبرير التدخل العسكري الفرنسي، رغم أن جذور الأزمة كانت أعمق بكثير وترتبط أساساً بالاختلالات التجارية والاقتصادية المتراكمة عبر عقود³.

¹ محمد بوكروبة، التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات، جامعة الوادي، 2021، ص 14-

16

² محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756)، جامعة غرداية، د ت، ص 88-90

³ سعيد دربال، "العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابرت"، مجلة الإحياء، 2025، ص 540-543.

وخلص القول فإن التوتر في العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا لم يكن نتيجة حادثة معزولة أو خلاف دبلوماسي، بل هو نتاج مسار طويل من الاختلالات الاقتصادية والامتيازات غير المتكافئة والتدخلات القنصلية، واستغلال الديون التجارية كأداة ضغط سياسي، وهو ما شكل الأساس الحقيقي الذي مهد لانتقال العلاقة من التنافس الاقتصادي إلى الصدام العسكري الذي انتهى باحتلال الجزائر سنة 1830م.

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لآيالة الجزائر

شكل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، إذ أنهى أكثر من ثلاثة قرون من الحكم العثماني وفتح مرحلة جديدة اتسمت بالاستعمار الاستيطاني الفرنسي، ولم يكن هذا الاحتلال نتيجة مباشرة لحادثة المروحة كما روجت الدعاية الفرنسية، بل جاء نتيجة تخطيط سياسي وعسكري طويل ارتبط بالمصالح الاقتصادية والتوسعية لفرنسا في البحر المتوسط، وقد سبقت عملية الاحتلال مجموعة من الإجراءات تمثلت في الحصار البحري ثم الحملة العسكرية التي انتهت بسقوط مدينة الجزائر واستسلام الداي حسين، وسط موقف عثماني اتسم بالعجز عن تقديم الدعم العسكري للآيالة الجزائرية.

أولاً: الحصار الفرنسي على الجزائر

بعد حادثة المروحة التي وقعت بين الداي حسين والقنصل الفرنسي ببيير دوفال سنة 1827، سارعت الحكومة الفرنسية إلى استغلال الحادثة سياسياً ودبلوماسياً، واعتبرتها إهانة لهيبة الدولة الفرنسية، وفي إطار هذا التصعيد أعلنت فرنسا فرض حصار بحري على الجزائر ابتداء من شهر جوان 1827م، واستمر هذا الحصار إلى غاية سنة 1830م، وقد كان الهدف المعلن للحصار إجبار الداي حسين على تقديم اعتذار رسمي وتعويض ما اعتبرته فرنسا مساساً بكرامة ممثليها الدبلوماسي، غير أن الأهداف الحقيقية كانت أعمق من ذلك، حيث ارتبطت بالرغبة الفرنسية في إيجاد مبررات للتدخل العسكري واحتلال الجزائر¹. وقد شمل الحصار مختلف السواحل الجزائرية، حيث قامت البحرية الفرنسية بمنع السفن التجارية من الوصول إلى الموانئ الجزائرية أو مغادرتها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل النشاط التجاري بشكل كبير. كما فرضت فرنسا رقابة مشددة على حركة الملاحة البحرية في غرب البحر الأبيض المتوسط، ما تسبب في خسائر اقتصادية معتبرة للجزائر، خاصة وأن التجارة البحرية كانت تمثل أحد أهم مصادر الدخل بالنسبة للآيالة².

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 411

² - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 56

ورغم طول مدة الحصار فإن نتائجه لم تكن حاسمة بالنسبة لفرنسا، إذ أبدت السلطات الجزائرية مقاومة سياسية واضحة ورفضت الرضوخ للمطالب الفرنسية. كما أن طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده النسبي على الموارد الداخلية خففت من آثار الحصار مقارنة بما كانت تتوقعه باريس. ولهذا بدأت الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية تقتنع بأن الحصار وحده غير كافٍ لتحقيق أهدافها، وأن الحل يكمن في التدخل العسكري المباشر¹. ومن جهة أخرى، تزامن الحصار مع ظروف سياسية داخلية صعبة في فرنسا، حيث كان الملك شارل العاشر يواجه معارضة متزايدة بسبب أزماته الداخلية. ولذلك رأت الحكومة الفرنسية في المشروع الجزائري فرصة لصرف أنظار الرأي العام عن المشاكل الداخلية وتعزيز مكانة النظام الملكي من خلال تحقيق انتصار عسكري خارجي².

ثانياً: الحملة الفرنسية على الجزائر

بعد فشل الحصار البحري في إخضاع الجزائر، اتخذت فرنسا قرارها النهائي بتنفيذ حملة عسكرية واسعة النطاق لاحتلال البلاد. وفي شهر جانفي 1830م صادق البرلمان الفرنسي على مشروع الحملة، وبدأت الاستعدادات العسكرية بتجميع قوات ضخمة ضمت نحو 37 ألف جندي وأكثر من 600 سفينة حربية تحت قيادة الجنرال لويس دي بورمون³. وفي 25 ماي 1830م غادرت الحملة ميناء طولون الفرنسي متجهة نحو السواحل الجزائرية، لتصل إلى خليج سيدي فرج غرب مدينة الجزائر يوم 14 جوان 1830م، وقد اختارت القيادة الفرنسية هذا الموقع لكونه يوفر ظروفًا مناسبة لإنزال القوات بعيداً عن التحصينات الرئيسية للعاصمة. وبمجرد وصولها تمكنت القوات الفرنسية من النزول إلى البر دون مقاومة فعالة، مستفيدة من تفوقها العددي والتقني⁴.

1 - بو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 414.

2 - Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 1, PUF, Paris, 1964, p21

3 - محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 389.

4 - Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979, p. 18

بعد تثبيت مواقعها في سيدي فرج، تقدمت القوات الفرنسية نحو العاصمة الجزائرية، حيث دارت معركة اسطاوالي في 19 جوان 1830م، ورغم المقاومة التي أبدتها الجيش الجزائري وقوات المتطوعين، فإن التفوق العسكري الفرنسي من حيث التنظيم والتسليح والمدفعية أدى إلى انتصار القوات الفرنسية. وقد اعتُبرت هذه المعركة من أهم المعارك التي مهدت الطريق نحو سقوط مدينة الجزائر¹.

واصل الجيش الفرنسي تقدمه بعد ذلك نحو العاصمة، وتمكن من السيطرة على عدد من المواقع الدفاعية المهمة، أبرزها حصن الإمبراطور الذي كان يمثل أحد أهم التحصينات العسكرية المطلّة على مدينة الجزائر، وقد لعب سقوط هذا الحصن دورا حاسما في إضعاف القدرة الدفاعية للمدينة، إذ أصبحت العاصمة تحت مرمى المدفعية الفرنسية بشكل مباشر². ومع اشتداد القصف الفرنسي وتدهور الوضع العسكري، أصبحت إمكانية مواصلة المقاومة داخل العاصمة محدودة، خاصة في ظل التفوق العسكري الفرنسي الكبير وعدم وصول أي دعم خارجي يمكن أن يغير موازين القوى. لذلك دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع القيادة الفرنسية بهدف تجنب تدمير المدينة وسقوط عدد أكبر من الضحايا³.

ثالثا: استسلام الداي حسين وموقف الدولة العثمانية

في الخامس من جويلية سنة 1830م وقع الداي حسين وثيقة الاستسلام مع القائد الفرنسي دي بورمون، وبموجبها سلمت مدينة الجزائر إلى القوات الفرنسية مقابل تعهد هذه الأخيرة باحترام الدين الإسلامي وحماية الممتلكات الخاصة للسكان وضمان سلامة الداي وأفراد أسرته، وقد نصت الاتفاقية كذلك على السماح للداي بمغادرة الجزائر مع أمواله ومرافقيه، وهو ما تم بالفعل بعد أيام من سقوط العاصمة⁴.

1 - محمد الميلي، المرجع السابق، ص 392

2 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 417.

3 - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 145.

4 - المرجع نفسه، ص 148.

ويعد استسلام الداي حسين نهاية للحكم العثماني في الجزائر الذي استمر منذ سنة 1518م، غير أن سقوط العاصمة لم يكن يعني خضوع كامل التراب الجزائري للاحتلال، إذ سرعان ما اندلعت حركات المقاومة في مختلف المناطق، واستمر الجزائريون في مواجهة القوات الفرنسية لعقود طويلة بقيادة شخصيات وطنية بارزة على رأسها الأمير عبد القادر¹. أما بالنسبة لموقف الدولة العثمانية، فقد اتسم بالضعف والعجز عن تقديم دعم عسكري حقيقي للجزائر. ففي تلك الفترة كانت الإمبراطورية العثمانية تواجه أزمات داخلية وخارجية متعددة، من بينها الحرب مع روسيا، وتصاعد الحركات الانفصالية في مناطق مختلفة من البلقان، فضلا عن التراجع العام في قوتها العسكرية والاقتصادية. وقد جعلت هذه الظروف من الصعب على السلطان العثماني التدخل المباشر لإنقاذ الجزائر².

واكتفت الدولة العثمانية بالاحتجاج الدبلوماسي على العدوان الفرنسي وإدانة الاحتلال، لكنها لم تتمكن من إرسال قوات أو أساطيل بحرية قادرة على مواجهة فرنسا. ويرى العديد من المؤرخين أن البعد الجغرافي بين إسطنبول والجزائر، إضافة إلى سيطرة القوى الأوروبية على أجزاء واسعة من البحر المتوسط، أسهما في الحد من قدرة العثمانيين على تقديم المساعدة العسكرية الفعالة³.

وقد أثار سقوط الجزائر صدمة كبيرة داخل العالم الإسلامي، باعتبارها أول ولاية عثمانية كبرى في المغرب الإسلامي تقع تحت الاحتلال الأوروبي المباشر خلال القرن التاسع عشر، كما مثل هذا الحدث بداية مرحلة جديدة من التوسع الاستعماري الأوروبي في المنطقة العربية والإفريقية، وهو ما جعل احتلال الجزائر حدثا ذا أبعاد تتجاوز الإطار المحلي ليصبح قضية دولية وإسلامية واسعة النطاق⁴.

¹ - الأمير عبد القادر، المقررات والوثائق السياسية للدولة الجزائرية الحديثة، ص 12.

² - Charles-André Julien, op.cit., p. 28.

³ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 420.

⁴ - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 150.

خاتمة

خاتمة

تُظهر دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الداي حسين أن هذه العلاقات لم تكن وليدة لحظة سياسية عابرة أو نتيجة حادثة دبلوماسية منفردة، بل هي حصيلة تراكمات تاريخية طويلة امتدت عبر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وتداخلت فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية بشكل معقد ومتشابك، فقد انطلقت العلاقة بين الطرفين في إطار تجاري ظاهري قائم على التبادل، لكنها سرعان ما انزلت نحو التوتر نتيجة اختلال موازين المبادلات وغياب التكافؤ، خاصة مع استفادة فرنسا من الامتيازات القنصلية والتجارية داخل الموانئ الجزائرية.

وقد أسفرت الدراسة كذلك عن جملة من النتائج المهمة، من أبرزها:

1- أن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت في أصلها علاقات تجارية غير متكافئة، حيث استفادت فرنسا من الامتيازات الاقتصادية والقنصلية، في حين بقي الاقتصاد الجزائري خاضعاً لضغوط خارجية متزايدة.

2- أن الاختلال التجاري والديون الاقتصادية شكلت العامل الأبرز في تفجير الأزمة بين الطرفين، إذ تحولت القضايا المالية إلى أدوات ضغط سياسي ودبلوماسي وظفتها فرنسا لفرض شروطها.

3- أن التدخل القنصلي الفرنسي ساهم في تقويض السيادة الاقتصادية للجزائر، من خلال تحويل النزاعات التجارية إلى أزمات سياسية مستمرة بين الإيالة الجزائرية وفرنسا .

4- أن الاحتلال الفرنسي لم يكن نتيجة حادثة المروحة فقط، بل نتيجة مسار طويل من التوترات المركبة التي شملت الاقتصاد والسياسة والدبلوماسية والصراع على النفوذ في غرب المتوسط .

5- أن الحصار البحري الفرنسي (1827-1830) كان مرحلة انتقالية نحو الاحتلال العسكري المباشر، حيث فشل في إخضاع الجزائر، لكنه مهدّ للحملة العسكرية الواسعة .

خاتمة

6- أن سقوط الجزائر سنة 1830 ارتبط بعوامل داخلية وخارجية متداخلة، من أبرزها التفوق العسكري الفرنسي، وضعف التنسيق الداخلي، وتراجع القوة البحرية الجزائرية مقارنة بالقرن السابق .

7- أن موقف الدولة العثمانية اتسم بالعجز وعدم القدرة على التدخل الفعلي بسبب أزماتها الداخلية وضغوطها الخارجية، مما جعل الإيالة الجزائرية تواجه مصيرها منفردة .

وفي الختام، يمكن القول إن عهد الداوي حسين يمثل المرحلة الأخيرة في تاريخ الإيالة الجزائرية تحت الحكم العثماني، وهي مرحلة اتسمت بتصاعد الضغوط الخارجية الفرنسية وتفاقم الاختلالات الاقتصادية والسياسية الداخلية، وقد أدى تداخل هذه العوامل إلى انهيار تدريجي في بنية العلاقات الجزائرية الفرنسية، انتهى بالاحتلال سنة 1830م، الذي لم يكن مجرد حدث عسكري، بل نقطة تحول كبرى في تاريخ الجزائر الحديث وبداية مرحلة استعمارية طويلة الأمد.

الملاحق



LE DEY D'ALGER

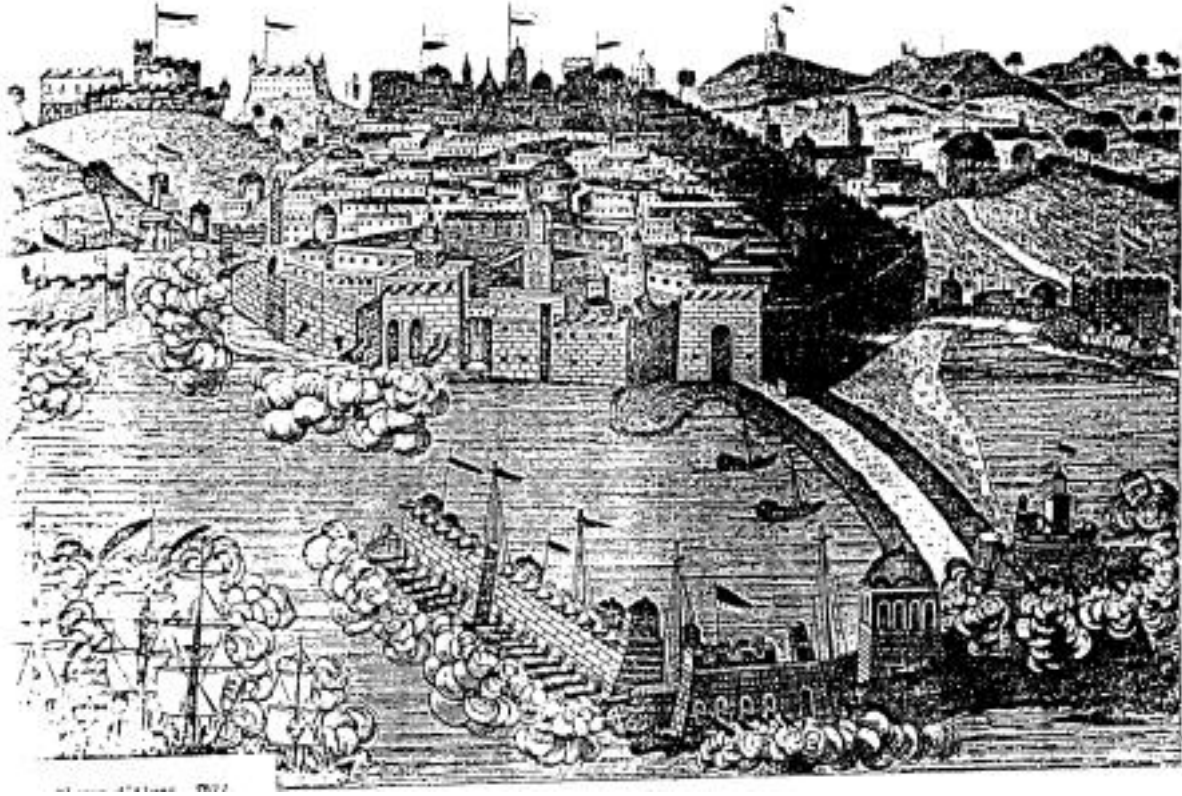
¹ - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 175.

الملحق رقم 02: صورة الداي حسين¹



¹ - شارل أندري، جوليان، المرجع السابق، ص 57.

الملحق رقم 02: حصار ميناء الجزائر¹



¹ - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، دار الأمة، الجزائر، 2007، ج2، ص 200.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1-المصادر:

- أبو القاسم أحمد الزياتي: الترجمان المعرب عن المشرق والمغرب، تحقيق هوداس، باريس، 1868.
- أحمد الشريف، الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص172
- أحمد بن خالد السلاوي: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج7، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف محمد وجعفر، الدار البيضاء، المغرب، 1954
- حمدان بن عثمان خوجة. المرأة، تق: محمد العربي، الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008
- سيمون بفايفر، مذكرات سيمون بفايفر أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص103
- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1824-1816م)، تع وتق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

2-المراجع:

- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009م
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1500-1830)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج1، 1998.
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998
- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
- أبو القاسم، سعد الله. على خطى المسلمين، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009م

- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.
- أرزقي شويثام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991.
- جمال قنان نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، دار الرائد، الجزائر، 2010.
- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م
- حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشؤ إلى الانحدار، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.
- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، تر: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، ج1، 1993، ص622.
- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة الجزائر، 2005
- عبد الحميد بن أشنهو، حول الأتراك العثمانيين في الجزائر، د د ن، الجزائر، 1872.
- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م
- عبد الرحمان بن محمد، الجليلي، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ج3، 2009
- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية في العهد التركي في تونس والجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2001.
- عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965.
- عبد المنعم، القاسمي، أعلام التصوف في الجزائر من البدايات إلى الاحتلال، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2006م

- عزيز سامح، التتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، الجزائر، الجزائر، 2006.
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ط1، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2006
- فاطمة الزهراء سيدهم، العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 1790-1830، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2013
- فايست: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792-1873م)، تر: صالح نور، د. د. ق، ن. ت، الجزائر، 2010
- مبارك بن محمد الملي، الجزائر في القديم والحديث، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت.
- مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، تح: حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999
- محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1962-1830م)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.
- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- محمد الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، نشره المهدي البوعبدلي، الجزائر، 1978
- محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقد: المهدي بو عبدلي، عالم المعرفة، 2013
- محمد بوكروبة، التدخل الفرنسي في الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الامتيازات، جامعة الوادي، 2021

- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، دار الشرق، دمشق، سوريا، 1979.
- مسلم بن عبد القادر الوهراني: خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، ش.و.ت، الجزائر، 1974.
- ناصر الدين سعيداني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1799-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ -العهد العثماني-، وزارة الثقافة والسياحة، م.و.ك، الجزائر، 1984.
- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
- نصر الدين براهيم و علي تابلت، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر، د ت
- 3-الرسائل الجامعية:**

- ارزقي شويتم، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- جلول المكي، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1827م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993.
- رابح كنتور، أوقاف البلدية وفحصها ووطن يسر بين 1671-1900م من خلال وثائق المحاكم الشرعية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013م.

- سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2011-2012
- فتيحة صحراوي، الجزائر عهد الداوي حسين (1818-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2010-2011
- فهيمة رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرنا بقسنطينة-دراسة أثرية فنية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011
- قلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989-1990
- محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م إلى 1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012

4-المجلات العلمية:

- أبو القاسم سعد الله، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور الهادية للفكون القرن 17م، مجلة الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، ع 87، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموركية للتوثيق والمعلومات، تونس، 1988
- أحمد توفيق المدني، من الوثائق الجزائرية العثمانية مشكلة الديوانة بين الجزائر والبلاد العثمانية، مجلة التاريخ" مجلة تاريخية فصلية يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر"، عدد9، الجزائر، 1980
- سعيد دربال، "العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابرت"، مجلة الإحياء، 2025
- عبد الرحيم الربيعي، "العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وفرنسا قبيل الاحتلال الفرنسي"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث،

- محمد ابن رقية التلمساني: الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حينما أغارت عليها الجنود الكفرة، تحقيق سليم بابا عمر، مجلة تاريخ المغرب، العدد 3، الجزائر، 1967
- مولاي بالحَميسي، إرشاد الحيران في أمر الداى شعبان، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 2، الجزائر، 1978
- مؤيد محمود محمد المشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، جامعة تكرت، العدد 16، 2013

ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية:

- A. Jal: Abraham Duquesne et la marine de son temps, ed Plon, Paris 1873
- Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 1, PUF, Paris, 1964
- Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979
- Grammont (HD de). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515- 1830). Ernest Leroux ,éditeur ,Paris,1887
- L. Galibert : L'Algérie Ancienne et Moderne depuis les temps plus reculés jusqu'a nos jours, Paris, 1845.
- Louis de baidicour. La guerre et le gouvernement de l'Algérie. sagnier et Bray. Libraires éditeurs .paris. 1853 .

فهرس المحتويات

شكر وعرافان

إهداء

أ

مقدمة

مدخل: وضع الجزائر العام خلال عهد الدايات

- 07 المبحث الأول: الأوضاع السياسية
- 14 المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
- 19 المبحث الثالث: علاقات الجزائر مع الدول المجاورة

الفصل الأول: الجزائر في عهد الداى حسين

- 24 المبحث الأول: التعريف بشخصية الداى حسين
- 24 أولا: التعريف بالداى حسين
- 28 ثانيا: تولي الداى حسين الحكم على الجزائر
- 29 ثالثا: أهم إنجازاته وأعماله
- 31 المبحث الثاني: أوضاع الجزائر في عهد الداى حسين
- 31 أولا: الأوضاع الداخلية
- 34 ثانيا: الأوضاع الخارجية

الفصل الثاني: علاقات الجزائر بفرنسا في عهد الداى حسين

- 39 المبحث الأول: المشاكل التجارية وبداية توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية
- 43 المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لأبالة الجزائر
- 43 أولا: الحصار الفرنسي
- 44 ثانيا: الحملة الفرنسية
- 45 ثالثا: استسلام الداى وموقف الدولة العثمانية

48	خاتمة
51	الملاحق
55	قائمة المصادر والمراجع
62	فهرس المحتويات
	ملخص الدراسة

جاء الله

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الداي حسين (1818-1830م)، باعتبارها المرحلة الحاسمة التي شهدت انتقال العلاقة بين الطرفين من التعاون التجاري إلى الصراع السياسي والعسكري الذي انتهى بالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وقد ركزت الدراسة على تتبع تطور هذه العلاقات من خلال أبعادها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، مع إبراز العوامل التي ساهمت في تفاقم التوتر بين الجانبين. كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، كونه الأنسب لفهم تسلسل الأحداث وتفسير التحولات التي عرفت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في هذه المرحلة الدقيقة، وذلك بالاعتماد على المصادر التاريخية والدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع. خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الداي حسين لم تكن مجرد خلافات دبلوماسية عابرة، بل كانت تعبيراً عن صراع غير متكافئ بين دولة ذات سيادة تسعى للحفاظ على استقلالها ومكانتها الدولية، وقوة استعمارية صاعدة وظفت الأزمات الاقتصادية والسياسية لتحقيق مشروعاتها التوسعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية الفرنسية، الداي حسين، الحصار الفرنسي، الاحتلال الفرنسي.

Abstract:

This study aimed to analyze the nature of Algerian-French relations during the reign of Dey Hussein (1818–1830 AD), as it was the decisive stage that witnessed the transition of the relationship between the two parties from commercial cooperation to political and military conflict that ended with the French occupation of Algeria in 1830 AD. The study focused on tracking the development of these relations through their economic, diplomatic and military dimensions, highlighting the factors that contributed to the exacerbation of tension between the two sides. The study also adopted the historical analytical approach, as it is most appropriate for understanding the sequence of events and explaining the transformations that took place in relations between Algeria and France at this delicate stage, by relying on historical sources and academic studies that dealt with the subject.

The study concluded that Algerian-French relations during the reign of Dey Hussein were not merely passing diplomatic disputes, but rather an expression of an unequal conflict between a sovereign state seeking to maintain its independence and international standing, and a rising colonial power that exploited economic and political crises to realize its expansionist project in Algeria.

Keywords: Algerian-French relations, Dey Hussein, French blockade, French occupation